مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.1)
January 2021

تقييم أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية – دراسة اختبارية وتطبيقية

د. فيصل محمد فيصل عبدالجليل / كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار
أ.ايناس بوبكر أمحمد الطيري / كلية الإقتصاد / جامعة عمر المختار

الملخص

أشارت الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية إلى أن هناك قصور في التقارير المالية التي يقدمها النظام المحاسبي كنظام للمعلومات يستهدف إنتاج وتوصيل المعلومات المالية في صورة تقارير مالية تقدم لأصحاب المصلحة مستثنياً المعلومات غير المالية (البيئية، والاجتماعية، الحوكمة، الموارد البشرية....الخ) والتي تؤثر بصورة مباشرة في إتخاذ القرارات؛ بناءً على ذلك هدف الدراسة إلى تقييم أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية، وذلك من خلال دمج المعلومات المالية وغير المالية للمصارف الليبية في تقرير سنوي أو فتري واحد متكامل يقدم إلى الأطراف أصحاب المصلحة،وسعتالدراسةإلى الإجابة على السؤال الذي يمثل مشكلة الدراسة وينص على: ما هو أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية؟ وتوصل الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

الكلمات الدالة: التقرير المتكامل IR–تقرير استدامة الشركات– جودة التقرير المالي–إدارة الإرباح.

Evaluating the Impact of Integrated Business Reports on Improving the Quality of Accounting Disclosure in the Traditional Financial Reports of Libyan Banks to Reduce Accounting Earing Management - a Test and Practical Study

Abstract

The Previous studies and the survey indicated that there is a deficiency in the financial reports information which provided by the accounting system as an information system which aimed to produce and communicate financial information in financial reports form to stakeholders, without non-financial information (environmental, social, governance, human resources ... etc.) which influence Directly in decision-making; Accordingly, the aim of the study is to assess the impact of integrated business reports in improving the quality of accounting disclosure in the traditional financial reports of Libyan banks, by merging the financial and non-financial information of Libyan banks into one integrated annual or periodic report presented to stakeholders. The study amied to answer The question that represents the problem of the study: What is the impact of integrated business reports on improving the quality of accounting information in the traditional financial reports of Libyan banks? The study concluded that there is a statistically significant relationship between integrated business reports and improving the quality of accounting disclosure with the traditional financial reports of Libyan banks to reduce the accounting earing management.

Key words: Integrated Report - IR - Corporate Sustainability Report - Quality of Financial Report – Earing Management

الجزء الأول للدراسة: الإطار العام للدراسة

يتناول الإطار العام للدراسة عناصر المنهجية البحثية المتمثلة في الأتي:

مقدمة الدراسة

ازدادت كمية المعلومات التي تفصح عنها المنظمات، سواء كان الإفصاح طوعية أو إلزامية، زيادة ملحوظة على مدار العقود الماضية، مما دفعالمنظمات إلى إعداد العديد من التقارير مثل القوائم المالية التقليدية، وتقرير حوكمة الشركات، وتقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأخيراً تقرير الاستدامة إذا أن الكم المتزايد من المعلومات والتقارير قد نجح في الإفصاح عن المزيد من المعلوماتعن المنظمة في السوق، ويعاب على ذلك بأنه ساهم في جعل تقارير الشركات مجزأة ومربكة، مما أدى إلى ثغرات جديدة في المعلومات تعوق قرارات أصحاب المصلحة. حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن الشركات تعزز استفادتها عندما يتم الإفصاح من خلال عدد قليل من التقارير، في حين أن التجميع عبر أنواع الإفصاح المختلفة يؤدي إلى فقدان المعلومات (Flower, 2015).

حيث إن هناك طلب كبير من قبل المستثمرون والدائنون وأصحاب المصلحة الآخرون على تقارير الشركات حول المقاييس المالية والاجتماعية والبيئية (Burke& Clark,2016)، حيث إن الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية وغير المالية مثل الاستراتيجيات والحوكمة والتنبؤات بطريقة موجزة وسهلة الاستخدام لفهم المنظمة ككل بشكل أفضل وزيادة المساءلة وتقليل عدم تناسق المعلومات وجعلها قرارات أفضل لتخصيص الموارد ، حيث تعتمد مساءلة الشركات على الإفصاح عن المعلومات بحيث يمكن لأصحاب المصلحة تحميل الشركات المسؤولية عن الموارد المقدمة واتخاذ قرارات اقتصادية أفضل (Yarick,2017)،واستجابة للاحتياجات المتزايدة من المعلومات المالية وغير المالية لأصحاب المصلحة، تم اقتراح التقرير المتكامل من خلال دمج التقارير التقليدية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، بهدف تعزيز شفافية المنظمة ، مما يمنح المستثمرين مزيدًا من الموثوقية والدقة في المعلومات المحاسبية من خلال وصف شامل لأنشطة المنظمة بحيث تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، مما يمنح المستثمرين رؤية متعمقة وشاملة لكل من عمليات توليد القيمة والمحافظة عليها (Cortesi, 2019)، بحيث تركيز التقارير المتكاملة على الأداء طويل الأجل من وجهات نظر مختلفة، والتي تعد بمثابة تطور جديد نسبياً يسعى إلى تقديم صورة أكثر شمولية للشركة الحديثة من خلال الابتعاد عن إعداد تقارير الاستدامة المستقلة أو تقارير المسؤولية الاجتماعية ، ويعتقد القائمون على إعداد التقارير المتكاملة أنها تجعل استراتيجية المنظمة أكثر شفافية وأنها تغرس ثقة أكبر في استدامة نموذج أعمال المنظمة. (KPMG,2013).

الدراسات السابقة والتجارب الدولية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة أهم الدراسات السابقة وذلك لغرض تقييم الفجوة البحثية وتحديد متغيرات الدراسة وطرق قياسها، كذلك أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال تنظيم وإعداد التقارير المتكاملة وتقييم الوضع في ليبيا، كما يأتي:

1. الدراسات السابقة:

جذبت التقارير المتكاملة الكثير من الاهتمام بين الممارسين وواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم؛ بناءً على ذلك بدأ المنظمون وسلطات أسواق رأس المال في المصادقة على الشركات المدرجة في البورصات الخاصة بها تقديم معلومات حول استدامتها والأداء المالي بطريقة متكاملة، وفقاً لدعاة الاتجاه الجديد لإعداد التقارير، ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد منهج IR إلى تحسين جودةالإفصاح عن

المعلومات لمقدمي رأس المال المالي وتعزيز نهج أكثر تماسكاً وفعالية لتقارير الشركات من خلال الربط بين المعلومات المالية و المعلومات غير المالية(Eccles & Saltzman, 2011; Eccles & Serafeim, 2011; Cho et al., 2013; Middleton, 2015) ، وبالفعل، فإن المجلس الدولي للتقارير المتكاملة في إطاره الصادر مؤخراً عن IR ، يعطي أولوية صريحة لاحتياجات المستثمرين من المعلومات ويأخذ موقفًا واضحًا من أن اعتماد نهج IR يحسّن من فائدة التقارير المالية للمستثمرين أو بشكل مختلف أهمية قيمة المعلومات المالية (IIRC,2013).

حيث هدفت دراسة (2015)، Gad, J إلى تحديد آثار تطبيق اللوائح المختارة على حوكمة الشركات في ممارسة إعداد التقارير للبنوك المدرجة في بورصة وارسو، وتم في هذه الدراسة فحص البيانات المتعلقة بالسمات الرئيسية لأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يتعلق التقرير المالي في المصارف، تستخدم الدراسة طريقة بحث تتضمن تحليل التقارير السنوية التي أفصحت عنها المصارف. تم استخدام طريقة الاستقراء في عملية الاستدلال. تشير نتائج الدراسة إلى أن ممارسة التقرير عن المصارف المدرجة في بورصة وارسو للأوراق المالية في عام 2011، لم يكن هناك نموذج موحد للتقرير فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن أنظمة الرقابة الداخلية أو إدارة المخاطر بالتقارير المالية، وكانت الإفصاحات مختلفة سواء من حيث مستوى التفاصيل والمحتوى، وفي بعض المصارف ، تم الكشف عن الإفصاحات على مستوى عالٍ من العمومية.

وأضافت دراسة (2013), ACCA and Eurosif التي استهدفت استطلاع المحللين والمستثمرين في 18 دولة من بينها المملكة المتحدة (21٪)، هولندا (13٪)، بلجيكا (11٪) وفرنسا (11٪) وألمانيا (10٪) ،وتوصلت إلى أن أهم مصادر المعلومات غير المالية للمستثمرين هي تقارير الاستدامة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات غير المالية الحالية التي نشرتها الشركات المرتبط بسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ومع ذلك، فإنهم لا يوافقون على أن التقارير الحالية مرتبط باستراتيجية الأعمال والمخاطر، لا توفر معلومات كافية لتقييم الأهمية النسبية، وأضافت الدراسة أن التقارير غير المالية الحالية لا يمكن مقارنته بما فيه الكفاية ،و أن المعلومات غير المالية يجب أن تكون متكاملة على نحو أفضل مع المعلومات المالية.

وهدفت دراسة (2018),Alqallaf & Alareeni تحديد مستوى تنفيذ التقارير المتكاملة (IR) في القطاع المصرفي البحريني من خلال قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للبنوك. ولتحقيق ذلك، تم تحليل عينة من القطاع المصرفي وتم تقييم درجة تنفيذ هذه الأداة الجديدة لإعداد التقارير المالية للشركات، على عينة تتكون من 12 بنك مدرج في بورصة البحرين. تم فحص التقارير المالية للبنوك لعامي 2014 و2015. وتبين من النتائج أن متوسط مستوى التنفيذ يبلغ 65.54٪ و67.79٪ لعامي 2014 و2015 على التوالي. وتظهر النتائج زيادة طفيفة في تطبيق معدل التميز المستقل من عام 2014 إلى عام 2015. ويعتبر مستوى التنفيذ بين المصارف في البحرين متوسطًا نسبيًا. حيث احتل بنك البحرين والكويت المرتبة الأولى بنسبة 70.27٪ و75.68٪ في كلا العامين مع وجود اختلاف إحصائي صغير نسبياً في الإفصاح بين بقية المصارف. ووجدت الدراسة كذلك أن رأس المال الفكري هو أكثر العناصر التي تم الإفصاح عنها والتي تراوحت بين 64.8 ٪ و72.2 ٪ في عامي 2014 و2015 على التوالي.

وفي السياق نفسه أشارت دراسة Baboukardos, & Rimmel. (2016) إلى إثراء الفهم حول تقييم السوق للتقارير المالية بموجب مدخل التقارير المتكاملة (IR). من أجل القيام بذلك، تم التركيز على بورصة جوهانسبرغ (JSE) لمعرفة إذا كانت أهمية المعلومات المحاسبية الموجزة (أي القيمة الدفترية للأسهم والأرباح) للشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج قد تعززت بعد التطبيق الإلزامي على لمدخل IR بموجب تقرير King III بين الفترة السابقة (أي 2008–2010) وفترة ما بعد (2011–2013). وبشكل أكثر تحديداً، تعتبر الدراسة

استجابةً للموقف الذي اتخذه إطار عمل المجلس الدولي المتكامل للإبلاغ (IIRC) وهو أن تبني مدخلIR يساهم في تحسين فائدة التقارير المالية للمستثمرين، تم استخدام عينة مكونة من 954 من الملاحظات السنوية للشركات، تم التوصل إلى زيادة حادة في معامل تقدير الأرباح. ومع ذلك، على عكس موقف الإطار، تشير النتائج إلى انخفاض في أهمية القيمة لصافي الأصول. قد يرجع هذا الانخفاض للمخاطر و / أو الالتزامات التي يتم الإفصاح عنها أو قياسها بشكل أكثر موثوقية بعد تطبيق مدخل IR في بورصة JSE.

وتبحث دراسة Smit & Van (2016) في مدى قيام المصارف في جنوب إفريقيا بالتقرير عن المكافآت والحوافز وفقًا للمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية (GRI). تم إجراء الدراسة من خلال فحص التقارير السنوية المتكاملة لثمانية مصارف تجارية مدرجة في بورصة جوهانسبرغ، حيث تم استخدام تحليل المحتوى كأسلوب الدراسة في هذه الدراسة التجريبية. كان هناك، في المتوسط ، امتثال 75 ٪ لل G4-51 (أ) المعيار المتعلق بسياسات الأجور من خلال التقارير المتكاملة التي تمت دراستها و69 ٪ الامتثال ل G4-52 المعيار المتعلق بعملية تحديد الأجر، وكان هناك درجة منخفضة جدًا من الامتثال للمعيار G-53 (أ) والمعيار G4-55 (أ)، الذي يتعلق بكيفية البحث عن آراء أصحاب المصلحة ومراعاتها فيما يتعلق بالمكافآت والنسب المتعلقة بالتعويض، على التوالي. اثنان من المعايير ليس لديها أي التزام على الإطلاق. وهما G4-51 b وa4G -54 على التوالي، يتعلق بكيفية ارتباط معايير الأداء في سياسة المكافآت بالأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكبار هيئات الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين ونسبة إجمالي التعويض السنوي عن الفرد الأعلى أجراً في المؤسسة في كل بلد ذي العمليات الهامة إلى متوسط إجمالي التعويض السنوي لجميع الموظفين. وهذان معياران من أهم المعايير من أجل الوصول إلى هدف التقرير عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بالأجر، ويجب إيلاء الاعتبار الجاد لسبب عدم الامتثال. استنادًا إلى النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، تبيَّن أن الإبلاغ الاجتماعي من قبل البنوك المدرجة في بورصة جوهانسبرج فيما يتعلق بالأجور، كما هو موضح في GRI G4 ، ضعيف نسبياً.

وهدفت دراسة Doni.,et al,(2019) إلى التحقيق في التعامل مع التقارير المتكاملة (IR) من بنك التنمية في سنغافورة (DBS) ، باعتبارها واحدة من المصارف التي كانت رائدة في IR، لاسيما الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعلاقات الرأسمالية والطبيعية ، والتقرير عن رؤوس الأموال في المصارف من خلال دراسة حالة باستخدام مقابلات شبه منظمة مع مديري DBS، وتحليل التقارير والوثائق الأخرى، توصلت الدراسة إلى أن تقييم رؤوس الأموال في المصارف عملية معقدة تتأثر بالعديد من اللوائح والممارسات؛ ويوفر IR ، كشكل مبتكر من تقارير الشركات ، للمؤسسات فرصة للتفكير في أشكال رؤوس الأموال غير التقليدية.

وباستقراء مجموعة أخرى من الدراسات توصلت إلى أنه لا يوجد دليل تجريبي على ما إذا كان المستثمرون يجدون التقارير المتكاملة أكثر فائدة للقرار من التقارير السنوية التقليدية (Cheng et al., 2014; de Villiers, 2014; Solomon & Maroun, 2012)، بناء على ما تقدم أستطاع الباحث تحديد الفجوة البحثية في دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاحالمحاسبي بالتقارير المالية التقليدية.

1. التجارب الدولية:

نشرت أولى التقارير المتكاملة في أوائل عام 2000 من قِبل رواد الشركات الذين لم يكن لديهم معايير مقبولة أو إطار عمل مشترك لتوجيه عملية إعداد تقاريرهم، حيث كان تقرير فريداً من نوعه في الطريقة التي عكست بها تفكير كل مؤسسة حول المحتوى الذي من شأنه تحسين فهم أصحاب المصلحة للشركة، بينما أصدر المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) الإطار الدولي للتقرير المتكامل (IR Framework) في ديسمبر 2013 لتزويد المنظمات بالتوجيهات بشأن محتوى التقرير المتكامل.

وفي سياق متصل قامت دراسة Eccles,et,al., (2019)، بتحليل مقارن للتقارير المتكاملة في عشرة دول، إلى أي مدى تستخدم الشركات في جميع أنحاء العالم إطار عمل IR لإعداد تقاريرها وما إذا كانت تقارير الشركات التي تستخدمها تتباين في الجودة والمحتوى من دولة إلى أخرى؛ حيث تم اختيار خمس شركات من كل من الدول الأتية:البرازيل، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة للدراسة. تم استخدام مقياس من واحد إلى ثلاثة لتقييم خمس مجالات للإفصاح، هي: الأهمية المادية، والمخاطر والفرص، والاستراتيجية، وتخصيص الموارد، والأداء والتوقعات، حيث صنفت تصنيف تلك الدول في ثلاث فئات من جودة الإفصاح : عالية (ألمانيا وهولندا وجنوب إفريقيا) والمتوسطة (فرنسا وإيطاليا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة) والمنخفضة (البرازيل واليابان و الولايات المتحدة)، وتوصلت الدراسة إلى أن هولندا وجنوب إفريقيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان حصلتا على أعلى تصنيف في جميع الدرجات ، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي احتلت المرتبة الأدنى في جميع الدرجات نظرًا لبيئتها القضائية، وجنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة التي تم فيها إعداد التقارير المتكاملة على أساس "الامتثال أو التوضيح" في نظام تقرير أكثر استنادًا إلى المبادئ وأقل نزاهة.

ويتناول الدراسة تجارب مجموعة من الدول الرائدة في مجال إعداد وتنظيم عملية القرير المتكامل، وتقييم الوضع في ليبيا كما يأتي:

1. تجربة جنوب أفريقيا:

بدأت التقارير المتكاملة في جنوب إفريقيا بمدونة King of Governance لجنوب إفريقيا في عام 2009 (King III)، والتي تتضمن مبدأ "يجب أن يقدر مجلس الإدارة أن الاستراتيجية والمخاطر والأداء والاستدامة بشكل متكامل" وأوصت الشركات بإعداد نظام تقرير متكامل يعكس هذا المبدأ، ونظراً لأن مبادئ King III مدرجة في متطلبات الإدراج في بورصة جوهانسبرغ (JSE)، فإن الشركات المدرجة في البورصة مطالبة بإعداد تقرير متكامل أو توضيح سبب عدم قيامهم بذلك.وفقًا لتقرير King III ، فإن الهدف العام للتقرير المتكامل هو مساعدة أصحاب المصلحة على تقييم ما إذا كان يمكن للمؤسسة توليد قيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل، ينص King III على أن القرير المتكامل هو نهج تُظهر به المنظمات مسؤوليتها تجاه الاقتصاد العالمي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الثلاثة: المساهمون والمجتمع والبيئة (Abeysekera,2013) ومع ذلك، لم توضح King IIIكيف ينبغي هيكلة هذا التقرير أو المحتوى الذي ينبغي أن يتضمنه، أصدرت الشركات المدرجة في JSE تقاريرها المتكاملة الأولى في 2010/ 2011 (Roberts,2017)؛ هي اليوم ممارسة شائعة امتدت إلى القطاعات العامة وغير الربحية، وتتبع منظمات جنوب إفريقيا اليوم أفضل الممارسات في إطار العمل وفقًا لمبادئ حوكمة الشركات والممارسات الموصي بها في قانون King IV الذي تم إصداره في 1 نوفمبر 2016. وقد أدى ذلك إلى ولادة لجنة التقارير المتكاملة (IRC) في جنوب إفريقيا، وهي هيئة متعددة المنظمات وطوعية ووطنية ضمت المحاسبين ورؤساء مجلس إدارة الشركات ومراجعي الحسابات الداخليين والمديرين والمستثمرين وشركات JSE، وطور IRC إطارًا لتقرير متكامل في عام 2011، تم استخدامه كنقطة انطلاق لتطوير الإطار الدولي للإعلام التابع للمجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC)، والذي تم إصداره في ديسمبر 2013.

عندما دُعيت الشركات الجنوب أفريقية لأول مرة إلى نشر تقارير متكاملة، لم يكن لديهم رفاهية التفكير المتكامل. ومع ذلك، سعت تقاريرهم الأولى إلى إظهار نموذج أعمال الشركة واستراتيجيتها ومخاطرها، فضلاً عن أهم مواردها وعلاقاتها. حيث إن بعض الشركات تعمل

بالفعل على أساس متكامل، لكنها لم تضفي الطابع الرسمي على هذه العمليات إلى نموذج إدارة متكامل، ويرى الباحث أن هذه العملية لا تحدث بين عشية وضحاها؛ وانما تستغرق بعض الوقت لتصبح الأعمال كالمعتاد.

وأصدرت الشركات المدرجة في JSE تقاريرها المتكاملة الأولى في 2011/2010؛ اليوم تعتبر ممارسة شائعة امتدت إلى القطاعات العامة وغير الربحية. حيث تتبع منظمات جنوب إفريقيا اليوم أفضل الممارسات في إطار العمل وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات والممارسات الموصي بها في قانون King IV الذي تم إصداره مؤخرًا.

2. تجربة بريطانيا:

تم في المملكة المتحدة تنفيذ التوجيه EC / 2003/51 من خلال قانون الشركات لعام 2006، والذي يحل محل القانون السابق لعام 1985. القانون رقم 46 من AMD على وجه الخصوص مدرجة في المادة 417 من قانون الشركات، والتي تنص الفقرتان (5) و (6) على الإفصاحات المتعلقة بالبيئة والموظفين،هي: الإفصاح الإلزامي عن الموظفين، الإفصاح الإلزامي عن البيئة، الإفصاح الاختياري عن الموظفين، الإفصاح الاختياري عن البيئة، الإفصاح السابق عن البيئة، المخاطر المحتملة.

وتم تأسيس IIRC بمبادرة من منظمتين رائدتين في مجال محاسبة الاستدامةهما مشروع محاسبة الأمير من أجل الاستدامة (A4S) ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) وهي: منظمة رائدة في مجال الاستدامة، وعندما تم إنشاء IIRC رسمياً في أغسطس 2010، أصدرت A4S و GRI بياناً صحفياً مشتركاً، حدد فيه الأساس المنطقي لإنشاء IIRC حيث لم يواجه العالم أبداً تحديات أكبر من الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية المحدودة وتغير المناخ والحاجة إلى توفير المياه النظيفة والغذاء ومستوى معيشي أفضل لسكان العالم الذين يتزايد عددهم؛ عليه يجب أن تستند القرارات المتخذة في معالجة هذه القضايا إلى معلومات واضحة وشاملة؛ ولكن، كما قال أمير ويلز نحن في الوقت الحالي "نحارب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، وأنظمة صنع القرار وإعداد التقارير في القرن العشرين"(Flower, 2015) .

وتتمثل مهمة IIRC في إنشاء إطار مقبول عالمياً للمحاسبة عن الاستدامة؛ القصد من ذلك هو المساعدة في تطوير معلومات أكثر شمولاً ومفهومة حول الأداء الكلي للمؤسسة، لتلبية احتياجات النموذج الاقتصادي العالمي الناشئ والأكثر استدامة، حيث تم تأسيس لجنة IIRC رسمياً في أغسطس 2010. وكانت أبرز سماتها في تأسيسها هي الطابع القوي للغاية لهيئة الإدارة وهي مجلسها؛ حيث كان من بين أعضائها الأربعين رؤساء IASB وFASB وIFAC وIOSCO والرؤساء التنفيذيين لـ "الأربعة الكبار" ورؤساء هيئات المحاسبة المهنية الرئيسية في بريطانيا والمديرين الماليين لكبرى المؤسسات الدولية المتعددة، مثل ´Nestleو Tataو HSBC. حيث سيطرت على المجلس مهنة المحاسبة الذين كانوا يشكلون أكثر من نصف أعضائه؛ وكان الهدف من ذلك تطوير التقارير المالية.

وطورت إدارة الابتكار والمهارات التجارية (BIS) لوائح الإبلاغ السردي في شكل تقرير استراتيجي أصبح ساري المفعول في 30 سبتمبر 2013. وتشمل أهداف التقرير الاستراتيجي أهمية لاحتياجات أصحاب المصلحة، وتحسين الروابط بين التقارير الاستراتيجية والتقرير السنوي، ويهدف إلى "تشجيع الشركات على التجربة والإبداع في صياغة تقاريرها السنوية، وتقديم معلومات سردية بطريقة تمكنهم من" سرد قصتهم "على أفضل وجه مع البقاء داخل الإطار التنظيمي" (2014، FRC)، ويوجه FRC (مجلس التقارير المالية) الانتباه إلى أن إطار عمل IR والتوجيه بشأن التقرير الاستراتيجي يشجعان الخصائص والمحتويات النوعية المماثلة على الرغم من أن التقرير الاستراتيجي ، كجزء من التقرير السنوي المنظم- إلزامي في المملكة المتحدة – في حين أن إطار IR طوعي في الوقت الحالي (FRC ,2014). وفقًا

للرئيس التنفيذي لشركة FRC، ستيفن هادريل، يمكن للشركات تحقيق أهداف IR من خلال اتباع توجيهات FRC بشأن التقارير الاستراتيجية (Crump,2014). قد يمهد هذا التقرير الإستراتيجي الطريق لنشر IR في المملكة المتحدة.

في ضوء التغييرات التنظيمية في المملكة المتحدة، توصلت دراسة استقصائية أجرها PWC (2013) لتقارير 2012- UK FTSE 100 13 إلى أنه تمشيا مع نتائج هذا الدراسة، فإن غالبية شركات FTSE 100، بدأت في معالجة بعض القضايا الرئيسية لل IR. ومع ذلك، لوحظ أنه في أن 99 ٪ من الشركات التي تقدم تقارير عن استراتيجيتها، لم يتم تطوير الموضوعات الاستراتيجية خلال بقية تقاريرها، في حين أن هذه الدراسة تعتبر تقارير IR من منظور المملكة المتحدة، IR هي ظاهرة دولية.

3. تجربة إيطاليا:

تم دمج هذا التوجيه في النظام القانوني الإيطالي بطريقة شبه تقريبية من خلال Leg. 32 في ديسمبر 2007 ، دون تغييرات كبيرة فيالقانون رقم 46 ، ويتم تطبيقه على جميع الشركات – المدرجة أو غير المدرجة– باستثناء الشركات صغيرة الحجم (Di Cagno, 2011) ، ويتم تنظيم محتويات تقرير الإدارة عن طريق القانون رقم 2428 (القانون المدني).

حيث يتوافق التحليل المشار إليه مع حجم الشركات وتعقيد أعمالها ويتضمن: اتجاه العمل ونتائج التشغيل، ومؤشرات النتائج المالية، والجوانب غير المالية المتعلقة بنشاط الشركة التجاري المحدد، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالبيئة والموظفين، وفي مارس 2009، أصدر المجلس الوطني للمحاسبين وخبراء مسك الدفاتر (CNDCEC) وثيقة تكميلية تفسيرية تنظم التقارير السنوية في ضوء التغييرات التي أدخلتها على Leg. 32 والمتمثل في الإفصاح عن البيئة والموظفين ، وأصبح يمثل المرجع الرئيسي لإيطاليا، وأشار CNDCEC إلى المعلومات غير المالية التي يجب إدراجها في تقرير الإدارة ، مع تقسيم البيانات المتعلقة بالقضايا المتعلقة بالموظفين وشؤون الموظفين إلى فئتين متميزتين: إلزامية وطوعية (Mio and Venturelli,2013).

ولتحقيق هذه الغاية؛ يشير إلى أن المعلومات غير المالية تتضمن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وعلى وجه الخصوص البيئة والموظفين، ولا تغطي أنواعًا أخرى من المعلومات التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق مثل: السمعة أو رأس المال الفكري، وتحدد الوثيقة المعنية ستة أقسام مختلفة للإفصاح، بعضها يتعلق بالإفصاح الإلزامي والأخرى المتعلقة بالإفصاح الطوعي. ويعتبر الإفصاح إلزامي من قبل الشركة بغض النظر عن حجم الشركة. ويمكن أن يكون الإفصاح الاختياري هو ما يعتبر مهمًا أو ضروريًا من أجل تقديم تمثيل صادق وصحيح للأداء التشغيلي.

4. تجربة ليبيا:

وعلى المستوى المحلى في دولة ليبيا فكانت محاولات متواضعة من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي من خلال القرار رقم (20) لسنة 2010 باعتماد دليل الحوكمة في القطاع المصرفي، الذي يتكون من ستة فصول على التوالي هي: التعريفات، حقوق المساهمين، مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، الإفصاح، ومتطلبات أخرى، وتناول الفصل الخامس الإفصاح حيث تم تقسيمة إلى أولاً: الإفصاح للمساهمين من خلال تقرير سنوي يعرض على المساهمين للمناقشة في الجمعية العمومية ويشمل الحد الأدنى من المعلومات الأتية: النتائج المالية والتشغيلية من خلال (قائمة المركز المالية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والتغير في المركز المالي) بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية،1- الإفصاح عن الأهداف الاستراتيجية من خلال عرض أبرز عناصر الخطة الاستراتيجية للمصرف،

بالإضافة الى المخاطر المحيطة والتوقعات،2- الإفصاح عن هيكل الملكية، 3- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة، 4- الإفصاح عن ممارسات الحوكمة، 5- الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة،6- الإفصاح عن الموارد البشرية، ثانياً: الإفصاح للمتعاملين والجمهور ويشمل التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها، المعلومات الإدارية (المعلومات غير المالية)، وأشار دليل الحوكمة في فقرة فرعية إلى من المفضل تضمين جميع المعلومات المالية والإدارية (المعلومات غير المالية) في تقرير سنوي واحد يكون متوفر لجميع المتعاملين مع المصرف، دون الإشارة إلى مكونات هذا التقرير أو كيفية إعداده أو معايير إعداده .

ما يأخذ على دليل الحوكمة في القطاع المصرف أنه يكتنفه الغموض من حيث عدم دقة المصطلحات المستخدمة والتي يمكن تأويلها إلى أكثر من معنى، كذلك ينقصه ألية وإلزامية التطبيق من قبل الجهات الرقابية (مصرف ليبيا المركزي)، وعدم وجود نموذج محدد للإفصاح غير المالي، وعدم اعتماده على معايير مهنية أو محاسبية واضحة، وكذلك عدم وجود مؤشرات ونماذج قياس وإفصاح تم إعدادها من قبل سوق المال الليبي للقياس المحاسبي عن المعلومات غير المالية كالمخاطر وأبعاد الاستدامة حتى يتم الإفصاح عنها من خلال تقارير واحد متكامل يحتوى على المعلومات المالية وغير المالية للأطراف أصحاب المصلحة في المصرف بصورة عادلة (عدم تماثل المعلومات)؛ عليه يجب العمل على نشر الوعي والمعرفة بين المنظمات وأصحاب المصلحة في البيئة الليبية حول أهمية التقارير المتكاملة وكيفية إعدادها من خلال خريطة عمل ومنهجية واضحة وخطوات محددة والتنسيق بين الهيئات العامة للرقابة ومصرف ليبيا المركزي وسوق المال الليبي وكافة الأطراف أصحاب المصلحة.

مشكلة الدراسة:

أشارت دراسة (Ernst& Young, (2014إلى أن التقارير المالية التقليدية فشلت في عكس قدرة المؤسسة على توليد قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال الإدارة الفعالة للموارد الاستراتيجية وهناك عدد من الاسباب تدعم هذا الزعم هي:

- المنظمات تقوم بنشر مجموعة متنوعة من التقارير واسعة النطاق على نحو متزايد. ومع ذلك، فإن المعلومات المقدمة فيها مفككة، اي انهم في كثير من الأحيان ناتجة عن مختلف الإدارات والمنتجات داخل المنظمة.
- تعقيد معايير التقرير المالي الدولية مما يتطلب زيادة المعرفة التقنية.
- إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية التي نواجها (على سبيل المثال، والركود، والفجوة في الدخل وتغير المناخ) ويجبرنا على التفكير بطريقة مختلفة حول العالم، والأعمال التجارية.
- عدم وجود إطار مفاهيمي وتنظيمي للتقارير غير المالية يعني أن تحدث التناقضات. لذلك فإن أصحاب المصلحة يجدون صعوبة في مقارنة التقارير.

– فشلت التقارير المالية في أن تعكس قدرة المنظمة في توليد القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال الإدارة الفعالة للموارد الاستراتيجية. توضح هذه الاسباب كيف يوفر إطار التقرير التقليدي معلومات أقل من احتياجات أصحاب المصلحة وغير كاف للتوقعات لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفي نفس السياقأشار البيان الصحفي لريتشارد مارتن (رئيس التقارير المالية في Association of Chartered Certified Accountants ACCA)، علق على التطلعات التي عبر عنها منتقدو النموذج الحالي للتقارير المالية، على النحو التالي: "دعا العديد من منتقدي إطار

إعداد التقارير الحالي إلى التغيير الذي يشجع الشركات على إعطاء القراء لحساباتهم عن كيفية أدائهم وتحسين جودة المعلومات حول كيفية تحقيق القيمة وإدارة التحديات التي يوجهونها على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير (ACCA,2011).

بينما أشارت دراسة Owen,(2013) إلى إن منظمات المحاسبة المهنية الرائدة والهيئات الاستشارية وكبار رجال الأعمال قدمت زخماً ودعمًا لنوع جديد من تقارير الشركات، يُعرف باسم التقارير المتكاملة (IR). ويشمل ذلك مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، ومبادرة الموارد العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومبادرة التقرير العالمية (GRI) ، وشبكة حوكمة الشركات الدولية ، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ، مجلس التقارير الدولية المتكاملة (IIRC) ، واتحاد المحاسبين الأوروبيين (FEE) ، وشركات المحاسبة العالمية الكبرى مثل Deloitte ، و Ernst and Young ، و KPMG ، و PwC. تشمل المنظمات التي تبنت بالفعل مقاربة متكاملة لإعداد التقارير المالية مثل:BASFو Bloomberg و BT و Phillips و Novo Nordisk و United Technologies Corporation (UTC) و American Electric Power (AEP). أصدرت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) أيضًا أول تقرير متكامل للفترة 2011-2012، وتعرب المؤسسات المذكورة أعلاه وغيرها من المنظمات عن وجهة نظر مفادها أن التقارير المتكاملة قد توفر تمثيلًا أكثر شمولًا ومتعدد الأبعاد وواضحاً للأعمال مقارنة بنموذج التقارير الحالي، الذي يركز بشكل أكبر على المعلومات المالية التاريخية.

حيث يدعم مجموعة من الباحثين التقارير المتكاملة مثل (Eccles and Krzus, 2010; Massie, 2010)، والحكومات (SustainabilitySA,2013)، وشركات المحاسبة والمراجعة (KPMG, 2012; Main and Hespenheide, 2012; PWC, 2010)،وواضعي المعايير (GRI، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والشركات (Microsoft، Unilever). حيث تسلط IR الضوء على العلاقة بين إستراتيجية المنظمة والحوكمة ونماذج الأعمال الاقتصادية، كما تقدم تحليلًا للآثار والترابط فيما يتعلق بالفرص والمخاطر والأداء المالي وغير المالي المادي عبر سلسلة القيمة (Druckman and Fries, 2010)، وتهدف إلى معالجة القصور في التقارير المالية الحالية والاستدامة من خلال توفير منظور طويل الأجل في تقرير واحد وتجهيز الشركات لإدارة المخاطر (IIRC, 2011; Ballou et al., 2012)، وينظر البعض إلى IR باعتباره مطلبًا أساسيًا لتحقيق اقتصاد أكثر استدامة وزيادة المساءلة والشفافية على مستوى الشركات (King and Roberts, 2013; IIRC, 2011; Eccles and Krzus, 2010)،

واشار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2011) في المملكة المتحدة إلى أن التقارير المتكاملة " تجمع بين المعلومات الجوهرية حول استراتيجية المنظمة،والحوكمة، والأداء والتوقعات المستقبلية، وتعكس السياق التجاري والاجتماعي والبيئي الذي تعمل ضمنه. ويقدم عرضًا واضحًا وموجزًا لكيفية توليدالقيمة، في الوقت الحالي وفي المستقبل، ويجمع التقرير المتكامل بين معظم العناصر المادية للمعلومات التي يتم التقرير عنها حاليًا في فروع التقارير المنفصلة (المالية والتعليقات الإدارية والحوكمة والمكافأة والاستدامة) في إطار متماسك، والأهم من ذلك: يبين الترابط فيما بينها؛ ويشرح كيفية تأثيرها على قدرة المنظمة في توليد والحفاظ على القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل"، واضاف المجلس الدولي للتقارير المتكامل (IIRC) بأن <IR> عبارة عن "نموذج جديد للتقارير يتسم بالشمولية والاستراتيجية والاستجابة المادية والموضوعية عبر أطر زمنية متعددة" (Adams and Simnett,2011: 292). بالإضافة إلى ذلك ، وفقًا للجنة IIRC ، تمثل <IR> أيضًا فرصة ليس فقط لتحسين الشفافية والحوكمة ولكن أيضًا "اتخاذ القرارات للمؤسسات من جميع الأنواع" (Adams and Simnett,2011)، ولأهمية هذا المدخل اشارت دراسة Kooiker ,(2014)إلى انه وفقا للاتحاد الدولي للبورصات بلغت القيمة السوقية الإجمالية لجميع الشركات

المدرجة 45517 في عام 2010 نحو 52 تريليون دولار مع عائدات يقرب من 46 تريليون دولار أمريكي، وراس مال بشري من العمالة ما يقارب 200 مليون شخص، وبلغ حجم الناتج العالمية مبلغ 58 تريليون دولار أمريكي. وتشير هذه الأرقام على أهمية الشركات في إنشاء وتوزيع الموارد العالمية،وأن كل من المساهمين وأصحاب المصلحة يعتمدون على المعلومات التي تقدمها هذه الشركات من أجل اتخاذ قرارات بشأن كيفية تخصيص الأموال، وعليه فإن نماذج التقارير في الوقت الحالي قد تكون قديمة وبحاجة للتكيف مع المتطلبات الجديدة للعمل في العصر الحديث. ويجري تطوير التقارير المتكاملة كحل لهذا النقص في التكيف.

ويمكن الربط بين التقارير المالية التقليدية والتقارير المتكاملة لإمكانية توفير المعلومات المالية وغير المالية ذات الطابع الاستراتيجي لكل من إدارة المنظمة والأطراف أصحاب المصلحة في ظل جهود المنظمات المهنية، خاصة وأن معلومات التقارير المتكاملة – التي ينظمها مجلس التقارير الدولية المتكاملة (IIRC) والذي يضم في عضويته إدارات الشركات المساهمة والمجامع العلمية ذات الصلة والأكاديميين المتخصصين – تساعد في دعم استراتيجية المنظمة ونظم الرقابة بها وإدارة مخاطرها بما يضمن استدامة المنظمة حاليا والحفاظ عليها وتنميتها مستقبلاً، أن الغرض من هذا الدراسة هو التأكيد على دور التقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة التقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية.

الأمر الذي دعا الباحثان إلى القيام بإجراء دراسة استطلاعية اختبارية قائمة على السؤال الأتي: كيف يمكن توصيف وتقييم الظاهرة البحثية للدراسة على واقع المصارف التجارية؟ وتهدف الدراسة الاستطلاعية إلى توصيف وتقييم الظاهرة البحثية للدراسة على واقع المصارف التجارية، واستخدمت قائمة تحليل محتوى التقارير المالية لمصرف التجاري الوطني عن الفترة من 2014-2018 كمصدر لتجميع البيانات والمعلومات لغرض التعرف على حجم الظاهرة البحثية للدراسة، وقد أسفر تحليل تلك القائمة عن مجموعة من النتائج أهمها:

1- لا يتضمن التقرير المالي وتقرير مجلس الإدارة الخطة الاستراتيجية للمصرف وأهم السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والنتائج المالية المستهدفة للفترة القادمة بالإضافة إلى المخاطر المحيطة بالمصرف ومدى فاعلية الإجراءات المتبعة للحد منها.
2- لا يتم الإفصاح عن السياسات المعتمدة من المصرف بخصوص الموارد البشرية من حيث ألية تعيينهم، وبرامج تطويرهم وتدريبهم.
3- عدم الإفصاح عن العمليات التي تجرى مع الأطراف أصحاب المصلحة.
4- عدم الإفصاح عن المعايير الأخلاقية المتبعة لدى المصرف والممارسات الخاصة بالحوكمة.
5- وجود مجموعة من التحديات بشأن استدامة المنظمة، من أهمها محدودية اهتمام المنظمة بالحوكمة، وعدم اهتمام المصرف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتطبيق معايير الاستدامة في القياس والإفصاح عن استدامة المصرف. بناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي: ماهو أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية؟ وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ماهية التقارير المتكاملة؟ وكيف يمكن إعدادها طبقاً لمجلس التقارير المتكاملة؟
2- ما هو دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية؟

3- هل يمكن توصيف العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية؟

4- هل تؤثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقييم دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية، وذلك من خلال دمج المعلومات المالية وغير المالية للمصارف الليبية في تقرير سنوي أو فتري واحد متكامل يقدم إلى الأطراف أحاب المصلحة، ولتحقيق هذا الهدف تقسيمة إلى الأهداف الفرعية التالية:

1- تقييم دور التقرير المتكامل في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال مدى كفاية المعلومات التي يمكن تقديمها التقارير التقليدية للمصارف الليبية.

2- تقييم دور التقرير المتكامل فيتحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال منفعة المعلومات التي تقديمها التقارير التقليدية للمصارف الليبية.

3- تقييم دور التقرير المتكامل في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية

ثالثاً: فروض الدراسة:

أمكن للباحثان صياغة مجموعة الفروض العلمية (النظرية والإحصائية) والتي تتطلبها طبيعة الدراسة ومنجيتها كما يأتي:

الفرض النظري الأول:" لا يوجد دور للتقرير المتكامل في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية ".وينبثق من هذا الفرض الفروض الإحصائية الاتية:

الفرض الأول:"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية".ويمكن تقسيم هذا الفرض إلى الفرضين الفرعيين الآتيين:

الفرض الفرعي الأول: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر".

الفرض الفرعي الثاني:"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض ".

الفرض الثاني: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية "ويمكن تقسيم هذا الفرض إلى الفرضين الفرعيين الآتيين

الفرض الفرعي الثالث:"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر "

الفرض الفرعي الرابع:"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض"

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميته من أهمية التقارير المتكاملة حيث تساهم الدراسة في:

1. يقدم منهج عملنظري للإفصاح المحاسبي وفقاً لما توصلت إليه الجهود البحثية وإصدارات مجلس التقارير المتكاملة، واختبار هذا المنهج على واقع المصارف الليبية.
2. يساعد في تفعيل إصدارات ومبادرات المنظمات العلمية والمهنية على واقع المصارف الليبية والخاصة بالاستدامة في ظل المؤشرات ذات الصلة.
3. يعد مفيدة في تفعيل إصدارات مجلس التقارير الدولية المتكاملة على واقع المصارف الليبية والخاصة بإمكانية دمج التقارير المالية للمصارف وتقارير الاستدامة في كيان متكامل.
4. تحديث قواعد البيانات المحاسبية بقطاع المصارف، طبقاً للإصدارات ذات الصلة لدعم الدور الخارجي للرقابة على المصارف ولتنشيط سوق المال الليبي.

منهجيةالدراسة:

استخدمالدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة المصارف الليبية المسجلة في سوق المال الليبي، ويعتمد الدراسة على المصدر الثانوي والاولي لجمع البيانات من واقع التقارير المالية وقائمة النقاط ثلاثية الأوزان المعدة لغرض إجراء الدراسة الاختبارية، وقد تم تصميم قائمة النقاط اعتمادا على الاستقراء النظري للدراسات السابقة وجهود المنظمات المهنية ذات الصلة بموضوع الدراسة،تمهيداً لتطبيق مجموعة من الاجراءات والاختبارات الإحصائية المتمثلة في استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS,25) من خلال مجموعة الأساليب والاختبارات الإحصائية، لتقييم واختبار فروض الدراسة، وذلك اعتماداً على المنهج الاستقرائي، والاستنباطي.

تنظيم الدراسة:

عرض الجزء الأول من الدراسة مجموعة من العناصر تتمثل في الإطار العام للبحث الذي يتكون من مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، فروض الدراسة، أهمية الدراسة، منهج الدراسة، الدراسات السابقة والتجارب الدولية، بينما تناول الجزء الثاني الجانب النظري للبحث وأهم ما توصل اليه الفكر المحاسبي حول الإفصاح المحاسبي، وكيفية إعداد التقارير المتكاملة ومحتوياتها وأهميتها، بينما تناول الجزء الثالث من الدراسة الجانب التطبيقي واختبار فروض الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات.

الجزء الثاني: الجانب النظري للدراسة:

يعتبر مفهوم الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي. ويقصد بالإفصاح المحاسبي عرض المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية، التي تعتبر بدورها المنتج النهائي للنظام المحاسبي بالوحدة الاقتصادية، بغرض عرض موقفها المالي ونتيجة أعمالها عن فترة معينة، وذلك لمساعدة أصحاب المصالح في الرقابة على أعمال الشركة وتقويم أدائها وبالتالي اتخاذ قراراتهم المتعلقة بعلاقتهم معها.

ولقد وضح هندركسون (١٩٩٠) أن الإفصاح المحاسبي يهتم بعرض وتوصيل المعلومات بالصورة التي تجعل القوائم المالية غير مضللة وقابلة للفهم بالنسبة لمستخدميها، وملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله ويمكن تقسيم أنواع الإفصاح المحاسبي طبقاً لمدىكفايته، وهدف الإفصاحأو مدي الالتزام القانوني كالآتي:

1. تقسيم الإفصاح المحاسبي طبقالمدي كفايته:يتم تقسيم الإفصاح المحاسبي طبقالمدي كفايته وقدرته على الوفاء بمتطلبات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات إلي:

1-1الإفصاح الكامل Full Disclosure:الإفصاح الكامل يعني شمولية التقارير المالية على كل المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية، كمية، أو نوعية، تاريخية أو تنبؤيه. بحيث تعطي التقارير المالية صورة كاملة ووافية عن حقيقة أداء الشركة ومسئولياته الاجتماعية والبيئية وعلاقاتها الداخلية والخارجية ومع ا لأطراف أصحاب المصال ح. وهذا النوع من الإفصاح صعب تحقيقه لاعتبارات العائد والتكلفة الخاصة بالإفصاح. وأيضًا للحفاظ علي حصة الشركة في السوق وعدم الإضرار بمركزها التنافسي وميزاتها التنافسية.

2-1 الإفصاح الكافي Sufficient Disclosure:الإفصاح الكافي يعني إفصاح التقارير المالية المنشورة عن كافة المعلومات الحديثة والموثوق فيها عن أداء الوحدة الاقتصادية، ووضعها المالي، وفرص الاستثمار المتاحة لديها، والمخاطر التي تحيط بها، وسياسات الإدارة في التعامل مع تلك المخاطر، والمعلومات المتعلقة بمسئولياتها الاجتماعية والبيئية، وغيرها من المعلومات التي تسد حاجة أصحاب المصالح من المعلومات ليتمكنوا من اتخاذ القرارات الرشيدة.(Bushman & Smith,2003)

3-1 الإفصاح العادل Fair Disclosure:يشير الإفصاح العادل إلي تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يتم بمقتضاه تطبيق معاملة متساوية لجميع الأطراف أصحاب المصلحة من مستخدمي التقارير المالية سواء الحاليين أو المحتملين (عدم تماثل المعلومات) (عباس الشيرازي، ١٩٩٠)

4-1الإفصاح غير الكاف Insufficient Disclosure: وهو الإفصاح الذي لا يسد حاجة أصحاب المصالح من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، بينما رأت دراسة صالح، (2009) الاستغناء عن هذه المفاهيم واختصارها في مصطلح واحد وهو الإفصاح الفعال باعتبار أن الفاعلية تستهدف تحقيق أهداف معينة؛ بينما فقدت المفاهيم السابقة مضمونها لعدم وجود منطق علمي يقيم حدودها ويمكن من استيعابها.

2-تقسيم الإفصاح المحاسبي طبقا للهدف من الإفصاح:لقد تناول الأدب المحاسبي نوعان في هذا الصدد وهما:

1-2 الإفصاح الوقائي Protective disclosure: ويقصد به تبسيط المعلومات المحاسبية (المالية وغير المالية) بشكل يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة، والبعد عن عدم التأكد والتعقيد؛ بحيث يتم عرض تقارير مالية غير مضللة لمستخدميها.

2-2 الإفصاح المعرفي أوالتثقيفي: Informationaldisclosure:وهو عبارة عن تقديم معلومات مالية وغير مالية من خلال التقارير المالية ملائمة وكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

3. تقسيم الإفصاح تبعا للإلزام القانوني:

يمكن تقسيم الإفصاح طبقا لدرجة الإلزام القانوني إلي نوعين من الإفصاح وهما الإفصاح الإجباري و الإفصاح غير الإجباري، وسوف نتناول كل منهما بإيجاز في الأقسام التالية:

3-1 إفصاح إجباري Mandatory Disclosure:ويتمثل الإفصاح الإجباري في الحد الأدنى من المعلومات التي تتطلب الجهات الرقابية والقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية الإفصاح عنها في التقارير المالية للوحدة الاقتصادية.

3-2 إفصاح غير إجباري Non- Mandatory Disclosure: وقد تم التفرقة بين نوع ين من الإفصاح غير الإجبار ي (Laan, 2009)وهما:

2-3-1 الإفصاح الطوعي: :DiscretionaryDisclosureالإفصاح الطوعي هو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة لأصحاب المصالح من معلومات في التقارير المالية للوحدة الاقتصادية طوعا دون أي إلزام من الجهات الرقابية ودون أي طلب من أي أصحاب مصالح أساسيين في الشركة، ولكن تقوم به الوحدة الاقتصادية لبيان شرعية أعمالها، وبيان توافقها مع المتطلبات البيئية والأخلاقية والقيم العامة ومساندتها للمجتمع المحيط.

2-3-2 الإفصاح الاختياري Solicited Voluntary Disclosure:الإفصاح الاختياري هو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة في التقارير المالية للوحدة الاقتصادية دون أي إلزام قانوني ودون أي إلزام من أ ي جهات رقابية. ولكن تطلبه المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح الأساسي ن بالشركة وتضغط على الإدارة لتوفيره لكي يستخدموه في اتخاذ القرارات المختلفة المرتبطة بعلاقاتهم مع الوحدة الاقتصادية فتقدمه الإدارة لتلك المجموعات ردًاعلى مساءلتهم لها عن أداء.

ويتطلب تقديم التقارير حديثاً شكلا جديدا من الإفصاح لتوفير نظرة أكثر شمولية للمنظمة، ويهدف إلى دعم التفكير المتكامل، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تركز على توليد القيمة، هذا ماصطلح عليه بمدخل التقارير المتكاملة الذي لاقى قبول واهتمام اكاديمي حديث وهو ما يبرر عدم الاتفاق بين البحاث على ماهية ومفهوم التقارير المتكاملة، وبرز التقرير المتكامل (IR)باعتباره اتجاها جديدا في إعداد التقارير. وقد اكتسبت بسرعة وعيًا كبيرًا منذ تشكيل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) عام 2010.

يعتبر التقرير المتكامل محاولات لتلخيص جميع المعلومات التجارية في تقرير واحد، يشمل كلاً من المعلومات المالية وغير المالية. ولا يمكن تطوير مفهوم IR إلا بشكل كامل من خلال نشر المعلومات بما يتجاوز التقارير التقليدية، لأنه يعزز الحوار التفاعلي والمشاركة بين المنظمات وأصحاب المصلحة (Sánchez et al.2011).

بينما يقدم عرض الدليل التوضيحي لمجلس التقارير الدولية المتكاملة (September 2011) , IIRCمراحل تطور التقارير في صورته المالية وغير المالية وعلى النحو المعروض بالشكل الآتي :-

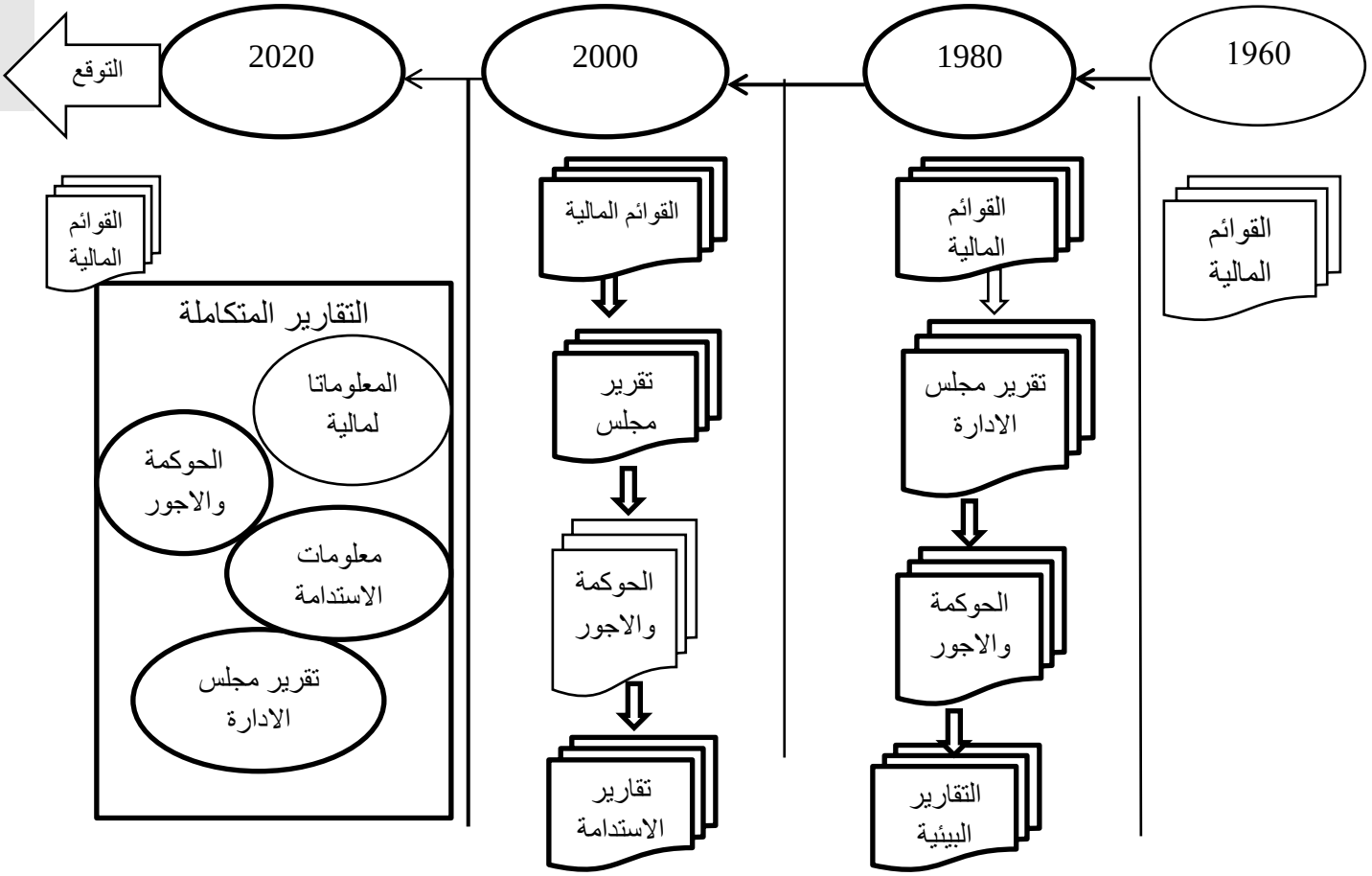

شكل رقم (1)

مراحل تطور التقرير المتكامل

المصدر: بتصرف منالباحث،IIRC , September 2011(p7)

يستدل من الشكل السابق على أن التقارير المتكاملة للشركة قد أصبحت تغطي مختلف الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الامر الذي يدل على منفعة معلوماتها في صنع وإتخاذ القرارات الإدارية، ويلقي في ذات الوقت العبء على الفكر المحاسبي في إجراء المزيد من الدراسات البحثية المحاسبية خاصة وأن هذه التقارير لازالت تأخذ أنماطاً مختلفة من حيث الشكل والمحتوى.

ويأخذ التقرير المتكامل أشكال مختلفة، حيث أشارت دراسة PWC,(2012) إلى أن IIRC يقترح مجموعة من الأنماط لتقديم تقارير متكاملة وهي :

1. نمط نشر تقرير متكامل قائم بذاته كإضافة إلى التقرير السنوي المطلوب من الناحية القانونية وغيرها من التقرير الإلزامي أو الاختياري.
2. نمط دمج المعلومات التي تدرج عادة في تقارير إضافية (على سبيل المثال تقرير الاستدامة) مع معلومات التقرير السنوي الذي يتضمن التقرير المالي وتقرير مجلس الإدارة.
3. نمط نشر تقرير واحد يتبع المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير المتكاملة ويغطي عناصر المحتوى من تقرير متكامل ويتضمن جميع المعلومات المالية وغير المالية.

وأضافت دراسة بدر (2013) أن شكل وأسلوب الإفصاح المحاسبي من خلال التقارير المتكاملة يكون واحد من التقارير الأتية: أولاً: تقرير وصفي: للعناصر التي يصعب عرضها ماليا، ثانياً: تقرير مالي: يحتوي على البنود التي أمكن تصويرها مالياً، ثالثاً: تقرير كمي: يتناول المعلومات الكمية والتي أمكن قياس باستخدام مقاييس الوزن او الطول وغيرها من المقاييس الكمية الأخرى، رابعاً: خليط من المعلومات الكمية والوصفية، خامساً: خليط من المعلومات المالية والوصفية، سادساً: خليط من المعلومات الكمية والوصفية والمالية، حيث يمكن استخدام كافة الأشكال؛ بحيث يتمكن مستخدمو التقارير المالية من فهم محتواها، وسوف نتناول هذا المدخل من خلال التركيز على:

أ. التقارير المتكاملة في القطاع المصرفي:

تقليديا، ركزت التقارير في الصناعة المصرفية على رأس المال المالي، وإلى حد ما على رأس المال البشري، مع ظهور عالم رقمي ورؤية المصارف نفسها تحت مبدأ السرية وعدم التدخل، أصبح من الأهمية بمكان النظر بعناية في استخدام رؤوس الأموال الأخرى وتأثيراتها، حيث يعد الإبلاغ عن دور الموارد والعلاقات التي تستخدمها وتتأثر بها المنظمة، والتي يشار إليها مجتمعة باسم "رؤوس الأموال"، ودورها في خلق القيمة مع مرور الوقت مفهوماً أساسياً في التقارير الدولية المتكاملة لمجلس التقارير الدولية (IIRC's) (IIRC,2015).

عليه، يمكن القول إن رؤوس الأموال البشرية والفكرية والاجتماعية والعلاقاتية هي أكثر أشكال رأس المال أهمية للمصارف. تم الجمع بين العديد من التطورات في القطاع المصرفي لخلق حوافز قوية للمصارف للإبلاغ عن كيفية إدارتها لهذه الأشكال من رأس المال:إدخال الشركات الاستهلاكية يكثف المشهد التنافسي للبنوك، وكذلك أدت التكنولوجيا الصناعية الجديدة إلى إعادة النظر بشكل جوهري في القيمة المقترحة للتصدي لتحديات الرقمنة والتخليق، وتسبب الضرر الذي لحق بالسمعة في الصناعة المصرفية في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008 في بعض الحالات التي كانت فيها القيمة الدفترية أقل من القطاعات الأخرى، وأخيراً الوعي بأن رأس المال البشري الموهوب قد يصبح نادراً في البيئة التنافسية.

حيث أنه لا يمكن تسجيل معظم أشكال رؤوس الأموال غير المالية في الميزانية العمومية التقليدية، على سبيل المثال، قد توفر الاستثمارات في التكنولوجيا الجديدة عائدات مالية مستقبلية ولكنها قد تخلق أيضًا رأس مالًا فكريًا وبشرياً، يتعين على المصارف

إدارة العديد من العلاقات السببية (الخطية وغير الخطية) والمفضلات بين الأشكال المختلفة لرأس المال؛ في ظل هذه الخلفية، حيث أشارت دراسة أجرتها مجموعة IIRC,(2015) توصلت إلى أن أكثر من نصف المصارف 55 % قد أفصحت عن معلومات رأس المال بطريقة منظمة تمشياً مع إطار عمل البنك الدولي، وركزت هذه المصارف على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المرتبطة بالمخرجات والنتائج الإجمالية، ولكنها تميل إلى التغاضي عن المدخلات وصافي المساهمة. تم التوصل إلى الحاجة لمؤشرات الأداء الرئيسية المختلفة لقياس رؤوس الأموال مما أدى إلى مجموعة من الممارسات القياس لرؤوس الأموال الستة. ولوحظ أيضاً أن مؤشرات الأداء الرئيسية المفصح عنها غالباً ما تكون ضعيفة التعريف؛ مما يجعلها غير وضحة ما إذا كانت الزيادة أو النقصان مفيدة. كما لم تكن هناك معلومات حول العلاقة بين الأداء المتحقق لكل KPI واستراتيجية أعمال المصرف.

وتناولت دراسة Dumay.,(2017) بالشرح والتحليل لتلك الأنواع السته كما يأتي: راس المال المالي: هو مجموعة الأموال التي يمكن أن تستخدمها المنظمة في إنتاج السلع والخدمات، راس المال الصناعي: وهي أصول مادية (تختلف عن الأشياء المادية الطبيعية) التي يمكن أن تستخدمها المنظمة في إنتاج السلع والخدمات، مثل المعدات المباني. راس المال الفكري: هو المعرفة المادية القائمة على المعرفة التنظيمية. الملكية الفكرية. راس المال البشري: وهو كفاءات وقدرات وخبرات الموظفين في المنظمة، وقدرة الموظفين على فهم وتطوير وتنفيذ استراتيجية المنظمة، راس المال الطبيعي: وهو جميع الموارد والعمليات البيئية المتجددة وغير المتجددة التي توفر السلع أو الخدمات التي تدعم الرخاء السابق أو الحالي أو المستقبلي للمؤسسة، مثل الهواء والماء والأرض والمعادن والغابات التنوع البيولوجي صحة النظام الإيكولوجي، راس المال الاجتماعي: وهو المؤسسات والعلاقات داخل المجتمعات ومجموعات أصحاب المصلحة.

وقد تحتاج المصارف، مثلها مثل المنظمات الأخرىأن تكون استراتيجية في التقريروالاستفادةمن رؤوس الأموال لتعزيز أو توسيع نشاطها؛ لتحسين قدرة المؤسسة على إنشاء قيمة بمرور الوقت، وقد يكون من الضروري أيضًا إجراء تعديلات على نموذج العمل على المدى الطويل لتعكس التوقعات بشأن جودة وتوافر رؤوس الأموال الرئيسية في المستقبل، ويتم احتساب هذه العلاقات في عملية إنشاء القيمة للإطار المفاهيمي كما يأتي:

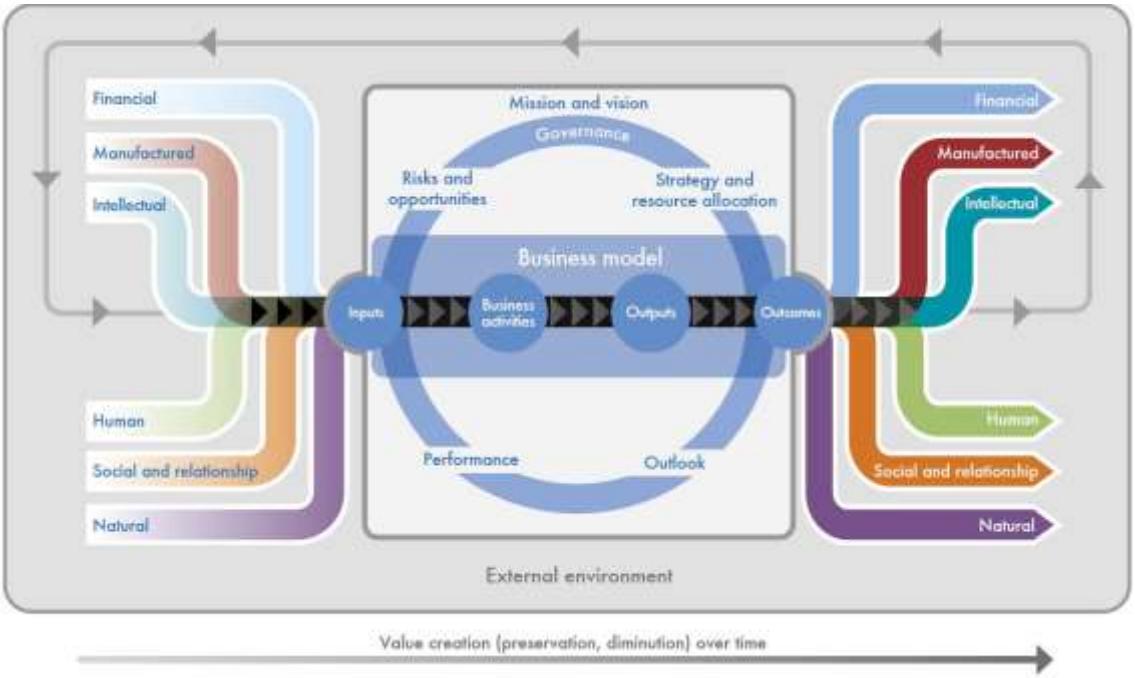

شكل رقم (2) رؤوس الأموال ودورها في خلق القيمة(Source: IIRC (2015, p.3

يحدد الإطار السابق رؤوس الأموال على النحو التالي: الأسهم ذات القيمة التي تعتمد عليها جميع المنظمات لنجاحها كمدخلات في نموذج أعمالها، والتي يتم زيادتها أو إنقاصها أو تحويلها من خلال أنشطة ونتائج أعمال المنظمة. تصنف رؤوس الأموال في هذا الإطار على أنها مالي، وتصنيعي، وفكري، وبشري، واجتماعية وعلاقات،وطبيعي، وقد تتضمن العلاقات الأكثر تعقيداً وغير المباشرة وغير الخطية الأمثلة الآتية :IIRC (2015, p.4) ، أولاً: من خلال قرارات الإقراض، يمكن للبنك التأثير بشكل غير مباشر على البيئة المحيطة به؛ إذا استخدم المقترض أمواله المقترضة للتأثير سلباً على البيئة، فقد يكون المصرف قد زاد رأس ماله المالي قصير الأجل على حساب طويل الأجل لرأس ماله الاجتماعي وربما في النهاية رأس ماله المالي إذا أدى إلى رد فعل سلبي مع العملاء الحاليين أو المحتملين. هذا مثال نموذجي لما يُعتبر "ممارسات إقراض مستدامة"، ثانياً: تتحمل المصارف التكلفة والوقت (رأس المال البشري والمالي) في تفاعلات مع المنظمين. هذا يساعد على بناء رأس المال الاجتماعي والعلاقة، وأخيراً: يشارك موظفو المصرف في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وبذلك يزيد رأس المال الاجتماعي والعلاقات (على سبيل المثال العلامة التجارية) على حساب رأس المال المالي والبشري (تكلفة الوقت المستغرق).

ب. أهمية التقرير المتكامل

يطبق هذا المدخل مفاهيم منسجمة مع مفاهيم المحاسبة المالية التقليدية، ويهدف إلى دعم التفكير المتكامل، واتخاذ القرارات والإجراءات التي تركز على توليد القيمة(Oberholzer and Steyn ,2016)، وأشار المجلس الدولي للتقارير إلى أن التقارير المتكاملة تجمع بين المعلومات الجوهرية حول استراتيجية المنظمة، والحوكمة، والأداء والتوقعات، وتعكس السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تعمل ضمنه، ويقدم عرضاً واضحاً وموجزاً لكيفية توليد القيمة، في الوقت الحالي وفي المستقبل، و يجمع

التقرير المتكامل بين معظم العناصر المادية للمعلومات التي يتم التقرير عنها حاليا في فروع التقارير المنفصلة في إطار متماسك، ويشرح كيفية تأثيرها على قدرة المنظمة في توليد القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل، و يحسين العمليات الداخلية التي تؤدي إلى فهم أفضل للأعمال وتحسين عملية صنع القرار.(IIRC, 2011).

ج- مبادي إعداد التقارير المتكامل

تخضع التقارير المتكاملة لمجموعة من المبادئ التي كشفت عنها مجلس التقارير الدولية المتكاملة IIRC تدعم عملية إعداد تقرير متكامل، وتحدد محتوى التقرير وكيف يتم تقديم المعلومات، ومن هذه المبادئ ما يأتي (IIRC,(2011:

1. مبدأ التركيز الاستراتيجي: يوفر التقرير المتكامل نظرة ثاقبة للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وكيف ترتبط هذه الأهداف مع قدرته على توليد القيمة بمرور الوقت والحفاظ على الموارد والعلاقات التي تعتمد عليها المنظمة.
2. مبدأ الربط بين المعلومات: يربط التقرير المتكامل المعلومات حول مختلف مكونات المؤسسة، والعوامل الخارجية ومختلف الموارد والعلاقات التي تؤثر على أداء المنظمة..
3. مبدأ التوجه نحو المستقبل: يتضمن التقرير المتكامل توقعات الإدارة بشأن المستقبل، فضلا عن غيرها المعلومات لمساعدة المستخدمين حول فهم التقرير وتقييم توقعات المنظمة.
4. مبدأ الاستجابة لأصحاب المصلحة والشمولية: إن التقارير المتكاملة تقدم نظرة ثاقبة عن علاقات المنظمة مع أصحاب المصلحة وتستجيب لاحتياجاتهم.
5. مبدأ الإيجاز، والموثوقية والأهمية النسبية: ويعني أن التقرير المتكامل يوفر معلومات موجزة وموثوقة تفيد قدرة المنظمة على توليد القيمة والحفاظ عليها في المدى القصير والمتوسطة والطويلة.

د- محتوى التقرير المتكامل

حدد الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس التقارير الدولية المتكاملIIRC العناصر الثمانية الآتية كمحتويات عامة للتقارير المتكاملة IIRC, (2013):

1- نظرة عامة:يحدد التقرير المتكامل مهمة المنظمة ورؤيتها، ويوفر السياق الأساسي عن طريق تحديد مسائل مثل:الثقافة والأخلاق والقيم، والملكية، وهيكل التشغيل، والأنشطة والأسواق الرئيسية، والتنافسية، وتحديد المواقع في السوق، والتغييرات المهمة التي طرأت على فترات سابقة

2- **الحوكمة: يقدم** التقرير المتكامل رؤية حول كيفية قدرة المنظمة على توليد القيمة مثل: الهيكل القيادي للمنظمة،والعمليات المحددة المستخدمة في اتخاذ قرارات استراتيجية حول المخاطر العامة، وكيف تنعكس ثقافة المنظمة وأخلاقياتها وقيمها وتأثيراتها على رأس المال؟ وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين،وممارسات الحوكمة التي تتجاوز المتطلبات القانونية،والمسؤولية عن اتخاذ القرار لتعزيز الابتكار وتشجيعه، وأخيراً: كيف ترتبط الأجور والحوافز بتوليد القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل؟

3- **نماذج الأعمال:** النموذج التجاري للمنظمة هو نظام تحويل المدخلات إلى نتائج تهدف إلى تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمنظمة وتوليد قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث وصف التقرير المتكامل نموذج الأعمال، بما في ذلك: المدخلات: يوضح التقرير المتكامل كيفية ارتباط المدخلات الرئيسية برأس المال الذي تعتمد عليها المنظمة، لا يحاول التقرير المتكامل تقديم قائمة شاملة لجميع المدخلات. بدلا من ذلك، ينصب التركيز على تلك التي تؤثر على القدرة على توليد القيمة في المدى القصير والمتوسط والطويل، والأنشطة التجارية: يصف التقرير المتكامل الأنشطة التجارية الرئيسية، والمخرجات: يحدد التقرير المتكامل المنتجات والخدمات الرئيسية للمنظمة، وقد تكون هناك مخرجات أخرى، مثل: المنتجات الثانوية والنفايات، والنتائج: يصف التقرير المتكامل النتائج الرئيسية، بما في ذلك: النتائج الداخلية كمعنويات الموظفين والسمعة التنظيمية والإيرادات والتدفقات النقدية، والنتائج الخارجية كرضا العملاء، والآثار الاجتماعية والبيئية، كل من النتائج تؤدي إلى زيادة صافية في رؤوس الأموال وبالتالي وتوليد قيمة النتائج التي تؤدي إلى انخفاض رؤوس الأموال ومن ثم تقليل القيمة.

4- **المخاطر والفرص:** يحدد التقرير المتكامل المخاطر والفرص الرئيسية الخاصة بالمنظمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتأثيرات المنظمة، واستمرار توافر رؤوس الأموال على المدى القصير والمتوسط والطويل، والقدرة على تحمل تكاليفها.

5- **الاستراتيجية وتخصيص الموارد:** التقرير متكامل يحدد عادةً: الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها المنشأة في المدى القصير والمتوسط والطويل، أو التي تنوي تنفيذها، وخطط تخصيص الموارد لديها لتنفيذ استراتيجيتها، وكيفية قياس الإنجازات والنتائج المستهدفة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

6- **الأداء:** يحتوي التقرير المتكامل على معلومات كمية حول الأداء قد تتضمن مسائل مثل:مؤشرات كمية فيما يتعلق بالأهداف والمخاطر والفرص، وشرح أهميتها، وآثار ها، والأساليب والافتراضات المستخدمة في تجميعها، وآثار المنظمة (الإيجابية والسلبية على حد سواء) على رأس المال، بما في ذلك الآثار المادية على رؤوس الأموال صعودا وهبوطا من سلسلة القيمة، والعلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وكيف استجابت المنظمة للاحتياجات والمصالح المشروعة لأصحاب المصلحة الرئيسيين،والروابط بين الأداء السابق والحالي.

7- **التوقعات المستقبلية:** يبرز التقرير المتكامل عادة التغييرات المتوقعة بمرور الوقت ويقدم معلومات مبنية على تحليل سليم وشفاف حول:توقعات المنظمة بشأن البيئة الخارجية التي من المحتمل أن تواجهها المنظمة على المدى القصير والمتوسط والطويل

8- **أساس الإعداد والعرض:** يصف التقرير من حيث الإعداد والعرض موجز لعملية تحديد الأهمية النسبية للمنظمة بحيث يتضمن التقرير المتكامل موجزاً عن عملية تحديد الأهمية النسبية للمنظمة والأحكام الأساسية، وقد يشمل هذا وصفاً موجزاً للعملية المستخدمة لتحديد المسائل ذات الصلة، وتقييم أهميتها وتضييقها إلى المسائل المادية، وتحديد دور المكلفين بالحوكمة والموظفين الرئيسيين في تحديد المسائل المادية، ووصف حدود التقرير؛ بحيث يحدد التقرير المتكامل حدود إعداد التقارير ويشرح كيف تم تحديده، كذلك يتم الإفصاح عن المخاطر المادية والفرص والنتائج الخاصة بالمنظمة في التقرير المتكامل للمنظمة.

هـ- خطوات إعداد التقارير المتكاملة:

1- قدمت دراسة Mervyn, (2011) مجموعة من الخطوات الإرشادية التي تُمكن من إعداد التقارير المتكاملة، وأشارت الدراسة إلى أن من أجل إعداد إدارة المنظمة لهذه التقارير، ينبغي أتباع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: وهي أن يتم تقييم المركز الاقتصادي الحالي للمنظمة ومكانتها في السوق، وأن يتم حصر المسئوليات والالتزامات القانونية المرتبطة بالأبعاد التي يغطيها التقرير المتكامل، وكيفية الوفاء بها.

الخطوة الثانية: أن يتم مشاركة أصحاب المصالح عند إعداد التقارير المتكاملة.

الخطوة الثالثة: وضع تصور كامل لإدارة المخاطر بمشاركة أصحاب المصالح، بحيث يتضمن أنواع المخاطر ومستوياتها، وكيفية التعامل معها والإفصاح عنها.

الخطوة الرابعة: تحديد فجوة الحوكمة بين ما يجب أن تكون عليه المنظمة، وماهو وضعها الحالي ووضع خطة عمل لمعالجتها، والعمل على تدنيتها.

الخطوة الخامسة: تعديل الاستراتيجية من أجل إدارة المخاطر الاقتصادية والبيئة والاجتماعية.

الخطوة السادسة: ترجمة الاستراتيجيات المعدلة إلى سياسات اقتصادية وبيئية واجتماعية يجب الوفاء بها.

الخطوة السابعة: أن يتم تطوير مؤشرات أداء رئيسية لقياس النجاح أو الفشل في تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة.

الخطوة الثامنة: أن يتم مراعاة الدقة والمبادئ والارشادات اللازمة لإعداد التقارير المتكاملة، وأن يتم تطبيق مداخل القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة.

الخطوة التاسعة: أن يتم توفير الضمانات الكافية من أجل تحقيق الحيادية عند إعداد التقارير المتكاملة من قبل فريق العمل، وعدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح.

الخطوة العاشرة: محاولة تطبيق الإطار المعد من قبل IIRC بمنهجية علمية وموضوعية، عند إعداد التقارير المتكاملة.

تعتبر هذه الخطوات بمثابة منهجية لإعداد التقارير المتكاملة؛ ينبغي تطبيقها من قبل معدي التقارير في المنظمة عند إعداد تلك التقارير، مع ضرورة وضع دليل إرشادي لكل خطوة من الخطوات السابقة من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية التقليدية.

إن جودة التقرير المالي Financial Reporting Quality (FRQ) هو بناء واسع. وفقًا لـ Choi and Pae (2011)، حيث إن الهدف الأساسي للتقرير المالي هو توفير معلومات مفيدة لأغراض صنع القرار، وأن تعريف FRQهو أمانة المعلومات المنقولة بواسطة عملية إعداد التقارير،ومن ناحية أخرى،يعتبر Jonas and Blanchet (2000)،التقارير المالية ليست مجرد ناتج نهائي؛ تعتمد جودة هذه العملية على كل جزء، بما في ذلك الإفصاح عن معاملات الشركة، ومعلومات حول اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية. وقد تتأثر هذه العملية بالعوامل المتعلقة بالضرائب وأرباح الأسهم وغيرها من العوامل ذات الصلة باحتياجات أصحاب المصالح إلى المعلومات (Ball and Shivakumar, 2005; Burgstahler et al., 2006)،وتتطلب FRQ من الشركات أن تقوم طوعًا بتوسيع نطاق وجودة المعلومات التي تقدمها، للتأكد من أن المشاركين في السوق على اطلاع تام من أجل اتخاذ قرارات مبنية على الاستثمار،والائتمان، وغير ذلك.

ووفقًا للمنظمات الرائدة في تقييم التقارير المالية مثل (such as the FASB, SEC,IASBJenkins committee)، فإن الخصائص الرئيسية المطلوبة هي الملائمة والموثوقية والشفافية والوضوح، وتم التأكيد على أن المعلومات المحاسبية عالية الجودة هي وسيلة قيمة للتصدي لعدم تماثل المعلومات (Chen et al., 2011)، حيث تمت دراسة FRQ في مجالات مختلفة، وأشار العديد من الباحثين إلى مزاياها، مثل آثارها الإيجابية من الناحية المالية، من خلال المساهمة في تقليل مخاطر المعلومات وتعزيز السيولة (Lambert et al., 2007)، وتشير الدراسات السابقة إلى أنه لا يوجد مقياس مقبول عالميًا لـ FRQ (Dechow et al., 2010)، واستخدمت دراسات أخرى مقاييس بديلة متنوعة (Hope et al. (2012); Choi and Pae (2011) and Garrett (2012 et al، مثل جودة المستحقات ،والتحفظ المحاسبي، واحتمالية وجود أخطاء ، واحتمالية وجود نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية ، و رسوم المراجعة. مع أخذ هذا في الاعتبار، في هذه الدراسة نستخدم FRQ وجودة الأرباح كبديلين.

حيث أشارت دراسة ريشو (2013) إلى أربعة مداخل لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية وتتمثل هذه المداخل في:

المدخل الأول: يمثل هذه المدخل على ما تقدمه تلك التقارير للأطراف المستفيدة من خدمات للأطراف أصحاب المصلحة، ويستند أصحاب هذا المدخل في تعريف جودة التقارير إلى أن أهم أهداف التقارير المالية وفقاً لقائمة المفاهيم رقم (8) التي أصدرها (FASB) في سنة 1980 هو مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة؛ وبذلك يرى أنصار هذا المدخل أن جودة التقارير تتطلب أن تقوم المنظمة من خلال التقارير بتوفير معلومات لأصحاب المصالح حول نتائج الأعمال، والخسائر، وحالات الفشل المالي، المعلومات الملائمة والقابلة للتحقق، بجانب معلومات تساعد على تحسين كفاءة الاستثمار.

المدخل الثاني: يعرف هذا المدخل جودة التقارير بمدى التزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات القانونية التي تحكم الممارسة العملية.

المدخل الثالث: في ظل هذا المدخل يتضح أن جودة التقارير تقتصر إلى حد بعيد على إنخفاض إدارة الأرباح، والاعتماد على عدم وجود إدارة الأرباح وهذا المدخل اعتمدت عليه الدراسة الحالية في الجانب التطبيقي.

المدخل الرابع: بالإضافة إلى المداخل السابق ذكرها، فإن هناك أتجاه أخر لتحديد مفهوم جودة التقرير المالية، وهو توفر مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات.

الجزء الثالث للدراسة: الجانب التطبيقي:

يختص هذا القسم بتناول الجانب التطبيقي للبحث والذي يهدف إلى اختبار معنوية فروض الدراسة ومحاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتي تم تناولها من خلال ما يأتي:

أولاً: الهدف من الدراسة التطبيقية: تهدف الدراسة إلى تقييم أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية، وذلك من خلال دراسة وتقييم القوائم المالية لعينة من المصارف الليبية.

ثانياً:مجتمع وعينة الدراسة:

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا18 مصرفا) بما في ذلك وحدة الدينار الليبي التابعةللمصرف الليبي الخارجي (حتى نهاية الربع الثالث من العام 2019 ، وتزاول هذه المصارفنشاطها من خلال 529 فرعا ووكالة مصرفية مقابل (تقرير مصرف ليبيا المركزي،

2016)تنقسم المصارف التجارية إلى مصارف تجارية كبيرة ما تزال الملكية العامة لمصرف ليبياالمركزي هي الغالبة وهى: مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، المصرف التجاريالوطني، مصرف الوحدة ومصرف شمال إفريقيا، في حين دخلت بعض المصارف في مشاركةاستراتيجية مع مصارف اجنبية في حقوق الملكية، وهي مصرف الوحدة بمشاركة البنك العربي الأردني بنسبة 19.0 %، ومصرف الصحارى بمشاركة مصرف بي إن بي باريبا الفرنسي بنسبة 19.0 %، ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار بمشاركة البنك الاهلي المتحد البحريني بنسبة 40 %، و مصرف الامان بمشاركة مصرف اسبيريتو سانتو البرتغالي بنسبة 40 %ومصرف التجارة والتنمية بمشاركة البنك الوطني القطري بنسبة 49 %، تشارك دولةقطر بنسبة 50 % في مصرف النوران ، كما تشارك الإمارات بنسبة 50% في مصرفالخليج الاول الليبي ، حيث تستحود هذه المصارف على النسبة الاكبر من السوق المصرفي، وتهدف الشراكة الأجنبية في القطاع المصرفي الليبي بالأساس إلى نقل المعرفة واستخدامها فيدعم وتطوير الخدمات المصرفية، أما باقي المصارف فهى مملوكة للقطاع الخاص، بالرغم منصغر حجم المصارف الخاصة ، إلا أن أدائها يتطور بشكل سريع.

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الليبية العاملة في ليبيا والبالغ عددها18 مصرفاً، ويوضح الجدول الأتي مجتمع الدراسة:

جدول رقم (1)

مجتمع الدراسة

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	مساهمة القطاع العام %	مساهمة القطاع الخاص%	مساهمة الشركاء الاستراتيجيين %
الصحاري	1964	59	22	19
الجمهورية	1969	86.6	13.37	0
التجاري الوطني	1970	85.6	15	0
الوحدة	1970	54	27	19
التجارة والتنمية	1995	17	34	49
شمال افريقيا	2006	82	18	0
الأمان	2003	0	60	40
الاجماع العربي	2004	0	100	0
الوفاء	2004	0.65	99.35	0
الواحة	2006	100	0	0
المتوسط	2006	0	100	0
التجاري العربي	2007	0	100	0
السراي	2007	0	100	0

المتحد	2007	3	57	40
الخليج الأول الليبي	2008	50	0	50
النوران	2010	50	0	50
الإسلامي الليبي	2017			40
اليقين	2019	0	71	29
وحدة الدينار الليبي (الخارجي)	2012	–	–	–

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي الربع الثالث 2019

يوضح الجدول السابق مجتمع الدراسة وهيكل ملكية المصارف الليبية، وتتكون عينة الدراسة من أكبر اربعة مصارف عاملة في ليبيا من حيث الأصول والودائع والائتمان أو من حيث حجم حقوق الملكية، فقد شكلت أصول المصارف الأربعة (الجمهورية ، التجاري الوطني، الوحدة والصحاري) مانسبة 78.2% من إجمالي الأصول المصرفية في نهاية الربع الرابع لسنة 2019، وشكلت ودائع وقروض المصارف الأربعة الكبرى مانسبة 78.3%، 88.7% على التوالي من إجمالي ودائع وقروض القطاع المصرفي في نهاية الربع الثالث لسنة 2019 (تقرير مصرف ليبيا المركزي ،2019).

ثالثاً: متغيرات الدراسةوطرق قياسها:

تتناول الدراسة نوعين من المتغيرات هي: المتغيرات المستقلة؛ حيث تشمل رؤوس الأموال الست بالإضافة على متغير إدارة المخاطر(وتشمل أربعة أنواع من المخاطر) التي يتعرض لها المصرفوهي (IIRS.2013):

1. رأس المال المادي: وهي الأموال التي يستخدمها المصرف وتتمثل في النقدية وما في حكمها ويتم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول المتداولة.
2. راس المال التصنيعي: ويشمل الأصول الثابتة للمصرف وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة
3. رأس المال الفكري: ويشمل الأصول غير الملموسة وتقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول غير الملموسة
4. راس المال البشري: ويشمل رأس المال البشري وراس المال البنائي أو الهيكلي، راس المال العلاقاتي ويقاس بالمؤشرات الأتية:(الأرضي، 2010)

أ. راس المال البشري: يقاس بمؤشرات راس المال البشري وهي: معدل انتقال الموظفين، وعدد الموظفين بالمصرف، عدد سنوات الخبرة.

ب. راس المال الهيكلي– البنائي، ويقاس بمؤشرات هي: نسبة الزيادة في الأصول، مصروفات التطوير إلى المصروفات الإدارية.

ت. راس مال العلاقات ويقاس بعدد كبار العملاء، نسبة راس المال كبار العملاء(مساهمة الشركاء الاستراتيجيين).

1. راس المال الطبيعي: ويشمل جميع موارد المصرف(مجموع الأصول)،(Mohamed,2017)
2. راس المال الاجتماعي ويشمل العلاقات مع أصحاب المصلحة، وتقاس بمقدار المصروفات الاجتماعية إلى إجمالي المصروفات الإدارية.

3. إدارة المخاطر: وهي المخاطر المحيطة بالمصرف وتحديد مدى قدرة المصرف على إدارتها، حيث تشمل أربعة اونواع من المخاطر حددتها دراسة Lajili, K., & Zéghal, D. (2005) ويتم قياسها كمايأتي:

أ. المخاطر المتعلقة بقصور الكفاء المالية: وتقاس بنسب السيولة وهي (مجموع الاصول المتداولة–الاستثمارات) / مجموع الخصوم، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المصرف في معالجة الظروف الطارئة ويقيس القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الجل من الأصول سريعة التحول إلى نقدية.

ب. المخاطر المتعلقة بالهيكل التمويلي: وتقاس بنسبة الرفع المالي= راس المال المملوك/ راس المال المملوك والمقترض، يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة الموارد الذاتية في تمويل احتياجات المصرف.

ت. المخاطر المتعلقة بقصور الكفاءة الفنية: وتقاس بالرفع التشغيلي= أصول ثابتة + استثمارات+ ديون/ حقوق الملكية، ويقيس هذا المؤشر مدى الاعتماد على في مصادر الاموال على الأصول الثابتة . .

ث. المخاطر المتعلقة بعدم توفر رأس المال الكافي: وتقاس بحقوق الملكية إلى الديون= حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات للغير، ويفضل أن لايقل هذا المؤشر عن واحد صحيح حيث يعني التساوي بين حقوق الملكية والالتزامات.

ج. والمتغير التابع الذي يدل على تحسين جودة التقارير المالية التقليدية ويتم قياسها من خلال إنخفاض إدارة الأرباح، والاعتماد على عدم وجود إدارة الأرباح: حيث يتم قياسها بنموذج ميلر ونموذج مخصص خسائر القروض.

ويعتمد التقييم على نموذج ميلر Miller ، وهو نموذج عام مخصص لكافة صور النشاط وذلك لبيان مدى وجود ممارسات إدارة أرباح، أن عناصر الأصول والخصوم المتداولة فقد استحدث (Miller;2007)نسبة للعلاقة بين التغير في رأس المال العاملكعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر معرض للتلاعب، وقد أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر(Miller Ratio) ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذااختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح، وتتكون من:

فرض وجود إدارة أرباح (ΔWC / CFO)t-o – (WC / CFO)t-1=0

فرض وجود إدارة أرباح: (ΔWC / CFO)t–o – (WC / CFO)t–1≠ 0

حيث تشير:

ΔWC إلى التغير في صافي رأس المال العامل

CFOإلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ويعني ذلك أنه كلما اختلفت نسبة ميلر عن الصفر (سواء بالسالب أو الموجب) كان ذلكمؤشرا على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعدة وفقا لأساس الاستحقاق.

أما نموذج مخصص خسائر القروض يتم تطبيقه على الشركات المالية (المصارف فقط) والذي يهتم باحتساب هذه المخصصات على اعتبارها المستحقات الاختيارية الأكبر التي يستخدمها المدراء من أجل ممارسة إدارة الأرباح؛ ويتمثل النموذج في المعادلة التالية: $LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon$

حيث إن:

LLP_t = خسائر القروض خلال السنةمخصصات.t (Loan loss provision for year t)

LCOt=صافي القروض المعدومة خلال السنة = t. (Net loan charge-offs for year t)

LLA_{t-1}بدل أو احتياطيات خسائر القروض خلال السنة t-1. (Loan loss allowance or reserve at the end of year t-1

$\Delta NPLt$= التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة الماضية t−1 والسنة الحالية t

(The change in non-performing loans during year t, measured by the non-performing loans for year t minus the non-performing loans for year t-1)

يوضح الجدول الآتي متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

اسم المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير الفرعي	رمز المتغير	نموذج قياس المتغير	نوع المتغير
تقارير الأعمال المتكاملة	X	راس المال المادي	X_1	اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول المتداولة.	مستقل
		راس المال التصنيعي	X_2	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة	مستقل
		راس المال الفكري	X_3	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول غير الملموسة	مستقل
		راس المال الطبيعي	X_4	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول	مستقل
		راس المال البشري	X_5	أ-راس المال البشري: يقاس بمؤشرات راس المال البشري وهي: معدل انتقال الموظفين، وعدد الموظفين بالمصرف، عدد سنوات الخبرة. ب-راس المال الهيكلي- البنائي، ويقاس بمؤشرات هي: نسبة الزيادة في الأصول، مصروفات التطوير إلى المصروفات الإدارية. ج- راس مال العلاقات ويقاس بعدد كبار العملاء، نسبة راس المال كبار العملاء (مساهمة الشركاء الاستراتيجيين).	مستقل
		راس المال الأجتماعي	X_6	المصروفات الاجتماعية إلى إجمالي المصروفات الإدارية.	مستقل
		مخاطر متعلقة بقصور الكفاءة	X_7	نسب السيولة	مستقل
		مخاطر الهيكل التمويلي	X_8	نسبة الرفع المالي= راس المال المملوك/ راس المال المملوك والمقترض	مستقل
		مخاطر قصور الكفاءة الفنية	X_9	الرفع التشغيلي= أصول ثابتة + استثمارات+ ديون/ حقوق الملكية	مستقل
		مخاطر عدم توفر راس المال الكافي	X_{10}	بحقوق الملكية إلى الديون= حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات للغير	مستقل
الحد من إدارة الإرباح	Y	نموذج مولر	Y_1	فرضعدموجودإدارةأرباح: $(\Delta WC / CFO)t\text{-}o - (WC / CFO)t\text{-}1=0$ فرض وجود إدارة أرباح: $(\Delta WC / CFO)t\text{-}o - (WC / CFO (t\text{-}1\neq 0)$	تابع
		نموذج مخصص خسائر القروض	Y_2	$LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon$	تابع

المصدر: إعداد الباحثان بتصرف (IIRS.2013)

رابعاً: وسائل جمع البيانات.

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في القوائم المالية وتقارير مجالس الإدارة لعينة الدراسة المتمثلة في المصارف الأربعة (الجمهورية ، التجاري الوطني، الوحدة والصحاري) ولمدة خمس سنوات متتالية اعتبار من 2014 وحتى 2018 وذلك للحصول على سلسلة زمنية صالحة للتحليل.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة:

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة اعتماداً على الأساليب الإحصائية الآتية:

1- **الإحصاء الوصفى Descriptive statistics:** وذلك لاختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائى، وتحديد سلوك متغيرات الدراسة ومدى امكانية تعميم النتائج.

2- **اختبار كل موجروف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov:** وذلك للحكم على اعتدالية بيانات الدراسة وصلاحيتها للتحليل من حيث اتباعها للتوزيع الطبيعي؛ والذي من خلاله يمكن تحديد الاختبارات اللازمة للدراسة.

3- **أسلوب تحليل الارتباط:** لأغراض تحديد مدى جوهرية العلاقة الارتباطية بين تقارير الأعمال المتكاملة و تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

4- **أسلوب تحليل الانحدار المرحلي:** لتحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً في تفسير أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

سادسا: نتائج اختبارات فروض الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة إجراءات اختبار تقييم أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية من خلال اختبار الفروض واستخلاص النتائج وفيما يلي توضيحاً لذلك

نتائج التحليل الوصفي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف	معنوية اختبار K-S
X1	1647516.	14129648.	0.167
X2	5333767.	11754806.	0.200
X3	3689170.	05209954.	1300.
X4	4044693.	09157564.	2000.
X5	1837657.	12484864.	2000.
X6	1374790.	10391912.	1120.
X7	1221081.	06278035.	1030.
X8	0806440.	05045616.	1660.
X9	0754716.	03274918.	2000.
X10	3454994.	05088439.	2000.

2000.	04040546.	5777529.	Y1
1920.	11609994.	1633081.	Y2

فيما يلي عرض للأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- أسلوب التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

قامت الدراسة باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية وهو المتوسط الحسابي، وعلى الرغم من أهمية وفائدة المتوسط الحسابي وفائدته إلا أنه لا يوضح بصورة كاملة طبيعة التوزيع. ومن ثم قام الباحثان باستخدام الانحراف المعياري كأحد أهم مقاييس التشتت لمعرفة درجة انتشار درجات التقييم حول المتوسط الحسابي.

ومن المعروف أنه عندما يكون التشتت صغيرا فإن المتوسط الحسابي يعبر عن القيمة النموذجية أي القيمة التي تمثل تقريبا مفردات القيم وأن المتوسط الحسابي في هذه الحالة يعد تقديرا مأمونا أي يمكن الاعتماد عليه أو أنه تقدير جيد للمتوسط في المجتمع. أما إذا كان التشتت كبيرا فإن المتوسط لا يمثل القيمة النموذجية أي لا يمكن الاعتماد عليه ما لم يكن حجم العينة كبيرة.

جدول رقم (3)

نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن معنوية أختبار كلمجروف- سميرنوف أكبر من 0.05 مما يدل على اعتدالية توزيع بياناتها وصلاحيتها وبناءً عليه تم استخدام الاختبارات المعلمية لأختبار فروض الدراسة، كما يوضح الجدول السابق نتائج الإحصاءات الوصفية الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة

1. نتائج معاملات الارتباط

اعتمدت الدراسة على تحليل معامل ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة من جهة تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية من جهة أخرى، بغرض توصيف هذه العلاقة من حيث القوة والمعنوية والاتجاه ، حيث تعد هذه العلاقة طردية إذا كانت ذات إشارة موجبة، كما أنها تزداد قوة كلما اقتربت من الوحد صحيح، وسوف يتم عرض طبيعة هذه العلاقة على مستوى المصارف الليبية محل الدراسة كما يأتي:

جدول رقم (4)

مصفوفة معاملات الارتباط بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية طبقاً لنموذج مولر.

X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y1		
										1	Pearson	Y_1
											Sig	
									1	-.219-	Pearson	X_1
										.355	Sig	
								1	.203	-.073-	Pearson	X_2
									.391	.760	Sig.	

							1	.467*	.295	-.154-	Pearson	X_3
								.038	.207	.518	Sig.	
						1	-.637-**	-.612-**	.016	.059	Pearson	X_4
							.003	.004	.946	.804	Sig	
					1	.078	-.036-	-.082-	.205	-.123-	Pearson	X_5
						.744	.879	.733	.387	.605	Sig.	
				1	-.379-	.316	.055	-.327-	-.165-	.087	Pearson	X_6
					.099	.174	.819	.159	.487	.716	Sig	
			1	-.080-	-.051-	.645**	-.700-**	-.156-	-.057-	-.076-	Pearson	X_7
				.736	.831	.002	.001	.511	.810	.749	Sig.	
		1	.000	-.249-	-.128-	-.309-	.228	.601**	.619**	-.047-	Pearson	X_8
			.999	.289	.591	.185	.335	.005	.004	.844	Sig.	
	1	-.200-	.323	.154	.022	.588**	-.549-*	-.253-	-.169-	-.043-	Pearson	X_9
		.399	.165	.516	.926	.006	.012	.281	.475	.856	Sig.	
1	.103	.411	.535*	-.322-	-.112-	-.048-	-.148-	.546*	.173	-.542-*	Pearson	X_{10}
	.664	.072	.015	.166	.637	.840	.534	.013	.466	.014	Sig.	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ويلاحظ من نتائج تحليل الارتباط في الجدول السابقِ وجود علاقة ارتباط متوسطة عالية المعنوية وعكسية بين كل من Y1 تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية طبقاً لنموذج مولر والمتغير X10 مخاطر عدم توفر راس المال الكافي الذي تم قياسةبحقوق الملكية إلى الديون= حقوق الملكية / إجمالي الالتزامات للغير حيث بلغ معامل الارتباط 0.542 ، علية يتم رفض الفرض الفرعي الأول: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية" وقبول الفرض البديل الذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية" في ظل نموذج مولر ويمكن توصيف طبيعة العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية طبقاً لنموذج مخصص خسائر القروض من خلال الجدول رقم

جدول رقم (5)

مصفوفة معاملات الارتباط بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية طبقاً لنموذج مخصص خسائر القروض.

X10	X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y2		
										1	Pearson	Y2
											Sig.	
									1	.087	Pearson	X1
										.714	Sig	
								1	.203	.505*	Pearson	X2
									.391	.023	Sig.	
							1	.467*	.295	.084	Pearson	X3
								.038	.207	.723	Sig.	
						1	-.637-**	-.612-**	.016	-.279-	Pearson	X4
							.003	.004	.946	.233	Sig.	
					1	.078	-.036-	-.082-	.205	.011	Pearson	X5
						.744	.879	.733	.387	.964	Sig.	
				1	-.379-	.316	.055	-.327-	-.165-	-.123-	Pearson	X6
					.099	.174	.819	.159	.487	.606	Sig	
			1	-.080-	-.051-	.645**	-.700-**	-.156-	-.057-	.038	Pearson	X7
				.736	.831	.002	.001	.511	.810	.873	Sig.	
		1	.000	-.249-	-.128-	-.309-	.228	.601**	.619**	.106	Pearson	X8
			.999	.289	.591	.185	.335	.005	.004	.655	Sig.	
	1	-.200-	.323	.154	.022	.588**	-.549-*	-.253-	-.169-	-.180-	Pearson	X9
		.399	.165	.516	.926	.006	.012	.281	.475	.447	Sig.	
1	.103	.411	.535*	-.322-	-.112-	-.048-	-.148-	.546*	.173	.375	Pearson	X10
	.664	.072	.015	.166	.637	.840	.534	.013	.466	.103	Sig.	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من نتائج تحليل الارتباط في الجدول السابقِ وجود علاقة ارتباط متوسطة عالية المعنوية وعكسية بين كل من Y2 تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية طبقاً لنموذج مخصص خسائر

القروض والمتغير X2راس المال التصنيعي والذي تم قياسة باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتةحيث بلغ معامل الارتباط 0.505 ، علية يتم رفض الفرض الفرعي الأول: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية" وقبول الفرض البديل الذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية" طبقاً لنموذج مخصص خسائر القروض .

1- اختبار تأثير متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

أ- اختبار تأثير متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية وفقاً لنموذج مولر.

اعتمدت الدراسة على الانحدار المرحلي بغرض قياس مدى تأثير متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية، وفيما يلي عرض موجز لأهم نتائج هذا الاختبار طبقا لنموذج مولر:

جدول رقم (6)

ب- نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد أهم المتغيرات المفسرة لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر

الرمز	المتغير المفسر	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	المعنوية
X_{10}	مخاطر عدم توفر راس المال الكافي	-0.431	0.055	-2.738	0.014
	ثابت النموذج	0.726	0.157	13.235	0.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي**عند مستوي معنوية (0.05)**

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن أهم المتغيرات تأثيراً على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر هو المتغير X10مخاطر عدم توفر راس المال الكافي، وقد استبعدت المتغيرات الأخرى نظراً للارتباط الذاتي بينها، وعلى ذلك وبناءً على ذلك يمكن التنبؤ تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$Y_1=0.727-0.431X_{10}$$

وفي ضوء النتائج السابقة يتعين على مجلس إدارة المصارف التجارية والمصرف المركزي الاهتمام بهذا المتغير عند إعداد الخطط الاستراتيجية كمدخل لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المعنوية للمتغير X10 مخاطر عدم توفر راس المال الكافي قد بلغت 0.014 وهي أقل من 0.05 عليه يمكن القول بأن نموذج الانحدار المقترح لتفسير تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية

للحد من إدارة الأرباح المحاسبيةنموذج معنوي، مما يعنى صلاحية X10 مخاطر عدم توفر راس المال الكافي في تفسير التغيرات في لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.بمقدار قيمة معامل التحديد المعدل أو القدرة التفسيرية للنموذج، ويرجع ذلك لوجودِ ارتباط معنوي طردي قوي بين X10 مخاطر عدم توفر راس المال الكافي و تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية ويوضحه الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

القدرة التفسيرية لنموذج انحدار متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضمن الجدول السابق قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F، حيث يتضح من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F 0.05 > P حيث بلغت قيمة P-value أو المعنوية (0.014) وقيمته الإحصائية F 7.494 مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للانحدار المرحلي من الناحية الإحصائية.عليه يتم رفضالفرض الفرعي الثالث: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر".

جدول رقم (8) إحصاءات بواقي النموذج

N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
20	.02190703	.5777529	.605952	.5351545	Predicted Value
20	1.000	.000	1.287	-1.945-	Std. Predicted Value
20	.003	.011	.017	.008	Standard Error of Predicted Value
20	.02092530	.5792676	.6132596	.5468106	Adjusted Predicted Value
20	.03395119	.0000000	.072509	-.073730	Residual

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمةF المحسوبة	المعنوية Sig.
1	0.542	0.294	0.255	7.494	0.014

20	.973	.000	2.079	-2.114-	Std. Residual
20	1.025	-.020-	2.134	-2.209-	Stud. Residual
20	.03775731	-.001514	.076416	-.080529	Deleted Residual
20	1.094	-.026-	2.400	-2.515-	Stud. Deleted Residual
20	1.130	.950	3.781	.021	Mahal. Distance
20	.083	.058	.225	.001	Cook's Distance

Centered Leverage Value	.001	.199	.050	.059	20
a. Dependent Variable: Y1					

يوضح الجدول السابق إحصاءات بواقي النموذج، وهي الفرق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ويتضح بأن قيمة Mahal. Distance العظمى3.781 وهي أقل من القيمة الحرجة لكا تربيع وبالتالي لاتوجد قيم متطرفة، وكذلك تعني بواقي النموذج الجزء الباقي الذي لم تنجح مخاطر عدم توفر راس المال الكافي X1 في تفسيره؛ لذا يطلق عليه خطأ النموذج أو البواقي Residuals ويبلغ 072509. وهي أكبر قيمه له، ويرجع ذلك إلى أن النموذج الأول السابق قد اعتمد على مخاطر عدم توفر راس المال الكافي كأحد متغيرات التقارير الاعمال المتكاملة بمعزل عن المتغيرات الأخرى المتوقع تأثيرها في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر ، وبشكل عام يتعين أن تكون بواقي النموذج المقترح موزعة طبيعياً حتى يمكن الاعتماد على نتائجه وهو مايوضحه الرسم البياني الآتي، مما يعني أن بواقي النموذج موزعةً طبيعاً، وهذا مايدعم الثقة في النموذج المقترح:

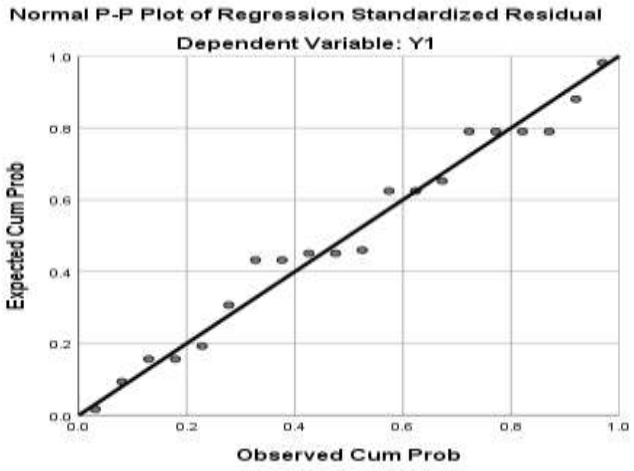

شكل رقم (3)بواقي النموذج الأول

ت– اختبار تأثير متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية وفقاً لنموذج مخصص خسائر القروض .

اعتمدت الدراسة على الانحدار المرحلي بغرض قياس مدى تأثير متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية، وفيما يلي عرض موجز لأهم نتائج هذا الاختبار طبقا لنموذج مخصص خسائر القروض:

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتحديد أهم المتغيرات المفسرة لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض.

الرمز	المتغير المفسر	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	المعنوية
X_2	راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة	0.499	0.201	2.485	0.023
	ثابت النموذج	-0.103	0.110	-0.939	0.000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي**عند مستوي معنوية (0.05)**

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن أهم المتغيرات تأثيراً على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض هو المتغير X2راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة ، وقد استبعدت المتغيرات الأخرى نظراً للارتباط الذاتي بينها، وعلى ذلك وبناءً على ذلك يمكن التنبؤ تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر خلال معادلة الانحدار الآتية:

$$Y2= -0.103-0.499X2$$

وفي ضوء النتائج السابقة يتعين على مجلس إدارة المصارف التجارية والمصرف المركزي الاهتمام بهذا المتغير عند إعداد الخطط الاستراتيجية كمدخل لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن القيمة المعنوية للمتغير X2راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة قد بلغت 0.023 وهي أقل من 0.05 عليه يمكن القول بأن نموذج الانحدار المقترح لتفسير تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبيةنموذج معنوي، مما يعنى صلاحية X2راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة في تفسير التغيرات في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ضوء نموذج مخصص خسائر القروض.بمقدار قيمة معامل التحديد المعدل أو القدرة التفسيرية للنموذج، ويرجع ذلك لوجودِ ارتباط معنوي طردي قوي بين X2 راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتةوتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية وفقاً لنموذج مخصص خسائر القروض وهو مايوضحه الجدول رقم (10).

جدول رقم(10)

القدرة التفسيرية لنموذج انحدار متغيرات تقارير الأعمال المتكاملة على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضمن الجدول السابق قيم تحليل التباين والذي يمكن من خلاله معرفة القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F، حيث يتضح من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F $P < 0.05$ حيث بلغت قيمة P-value أو المعنوية (0.023) وقيمته الإحصائية 6.173F مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للانحدار المرحلي من الناحية الإحصائية.عليه يتم رفضالفرض الفرعي الرابعة: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض".

جدول رقم (11) إحصاءات بواقي النموذج

	N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum
النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح R2	F قيمة المحسوبة	المعنوية Sig.
2	0.505	0.255	0.214	6.173	0.023
Predicted Value	.0819536	.2776055	.1633081	.05867008	20
Std. Predicted Value	-1.387-	1.948	.000	1.000	20
Standard Error of Predicted Value	.023	.051	.031	.009	20
Adjusted Predicted Value	.0820877	.3638200	.1644782	.06546368	20
Residual	-.25898948	.24152243	.00000000	.10018492	20
Std. Residual	-2.516-	2.346	.000	.973	20
Stud. Residual	-2.905-	2.677	-.005-	1.083	20

20	.12457846	-.00117009	.31429556	-.34520397	Deleted Residual
20	1.316	-.019-	3.353	-3.873-	Stud. Deleted Residual
20	1.123	.950	3.795	.002	Mahal. Distance
20	.382	.139	1.405	.000	Cook's Distance
20	.059	.050	.200	.000	Centered Leverage Value

a. Dependent Variable: Y2

يوضح الجدول السابق إحصاءات بواقي النموذج، وهي الفرق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ويتضح بأن قيمة Mahal. Distance العظمى3.795 وهي أقل من القيمة الحرجة لكا تربيع وبالتالي لاتوجد قيم متطرفة، وكذلك تعني بواقي النموذج الجزء الباقي الذي لم ينجح راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة X2 في تفسيره؛ لذا يطلق عليه خطأ النموذج أو البواقي Residuals ويبلغ 2.346 وهي أكبر قيمه له، ويرجع ذلك إلى أن النموذج الثاني السابق قد اعتمد على راس المال التصنيعي والمقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول الثابتة كأحد متغيرات التقارير الاعمال المتكاملة بمعزل عن المتغيرات الأخرى المتوقع تأثيرها في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض ، وبشكل عام يتعين أن تكون بواقي النموذج المقترح موزعة طبيعياً حتى يمكن الاعتماد على نتائجه وهو مايوضحه الرسم البياني الآتي، مما يعني أن بواقي النموذج موزعةً طبيعاً، وهذا مايدعم الثقة في النموذج المقترح:

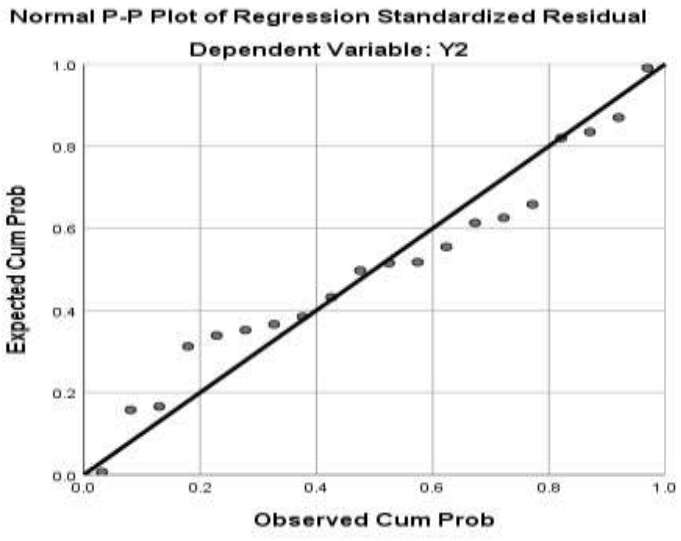

شكل رقم (4) بواقي النموذج الثاني

دلالاتنتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: دلالات الدراسة النظرية:

استهدفت الدراسة تقييم أثر تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية وباستقراء الدراسات السابقة والتجارب الدولية والإطار النظري للدراسة تم التوصل إلى:

1. أن التقارير المالية التقليدية فشلت في عكس قدرة المؤسسة على توليد قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال الإدارة الفعالة للموارد الاستراتيجية.
2. هناك طلب كبير من قبل المستثمرون والدائنون وأصحاب المصلحة الآخرون على تقارير المصارف حول المقاييس المالية والاجتماعية والبيئية.
3. تركيز التقارير المتكاملة على الأداء طويل الأجل من وجهات نظر مختلفة، والتي تعد بمثابة تطور جديد نسبياً يسعى إلى تقديم صورة أكثر شمولية للشركة الحديثة من خلال الابتعاد عن إعداد تقارير الاستدامة المستقلة أو تقارير المسؤولية الاجتماعية.
4. التقارير المتكاملة تجمع بين المعلومات الجوهرية حول استراتيجية المنظمة، والحوكمة، والأداء والتوقعات المستقبلية، وتعكس السياق التجاري والاجتماعي والبيئي الذي تعمل ضمنه.
5. يمكن الربط بين التقارير المالية التقليدية والتقارير المتكاملة لإمكانية توفير المعلومات المالية وغير المالية ذات الطابع الاستراتيجي لكل من إدارة المنظمة والأطراف أصحاب المصلحة في ظل جهود المنظمات المهنية، خاصة وأن معلومات التقارير المتكاملة تساعد في دعم استراتيجية المنظمة ونظم الرقابة بها وإدارة مخاطرها بما يضمن استدامة المصرف حاليا والحفاظ عليها وتنميتها مستقبلاً.

ثانياً: نتائج الدراسة الاختبارية:

1. لا يتضمن التقرير المالي وتقرير مجلس الإدارة الخطة الاستراتيجية للمصرف وأهم السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والنتائج المالية المستهدفة للفترة القادمة بالإضافة إلى المخاطر المحيطة بالمصرف ومدى فاعلية الإجراءات المتبعة للحد منها.
2. لا يتم الإفصاح عن السياسات المعتمدة من المصرف بخصوص الموارد البشرية من حيث ألية تعيينهم، وبرامج تطويرهم وتدريبهم.
3. عدم الإفصاح عن العمليات التي تجرى مع الأطراف أصحاب المصلحة.
4. عدم الإفصاح عن المعايير الأخلاقية المتبعة لدى المصرف والممارسات الخاصة بالحوكمة.
5. وجود مجموعة من التحديات بشأن استدامة المنظمة، من أهمها محدودية اهتمام المنظمة بالحوكمة، وعدم اهتمام المصرف بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتطبيق معايير الاستدامة في القياس والإفصاح عن استدامة المصرف.

ثالثاً: نتائج الدراسة التطبيقية:

أظهرت نتائج التطبيقية مجموعة النتائج الأتية:

1- رفض الفرض العدمي الأول:"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية" وقبول الفرض البديل الذي ينص على " توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية "نتيجة لرفض الفرضين الفرعيين الآتيين:

أ- رفض الفرض العدمي الفرعي الأول: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر"، وقبول الفرض البديل" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر".

ب- رفض الفرض العدمي الفرعي الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض "، وقبول الفرض البديل "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير الأعمال المتكاملة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض ".

2- رفض الفرض العدمي الثاني: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية " وقبول الفرض البديل الثاني "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية "نتيجة لرفض الفرضين الفرعيين الآتيين:

أ- رفض الفرض العدمي الفرعي الثالث: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر " وقبول الفرض البديل "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مولر".

ب- رفض الفرض العدمي الفرعي الرابع:"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض"وقبول الفرض البديل "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقارير الأعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية في ظل نموذج مخصص خسائر القروض ".

رابعاً: توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة الاختبارية والتطبيقية يوصي الباحثان بالآتي:

1- ضرورة أن يتضمن التقرير المالي وتقرير مجلس الإدارة الخطة الاستراتيجية للمصرف وأهم السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والنتائج المالية المستهدفة للفترة القادمة بالإضافة إلى المخاطر المحيطة بالمصرف ومدى فاعلية الإجراءات المتبعة للحد منها.

2- أعداد تقرير متكامل شامل ووافي لكل العمليات المصرف مع أصحاب المصلحة والإفصاح عن الاستدامة بجميع ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة والمخاطر التي يواجها المصرف ونتائج الأعمال عن الفترات المالية ومقارنتها بنتائج سابقة، كمدخل لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

3- يتعين على مجلس إدارة المصارف التجارية والمصرف المركزي الاهتمام برؤوس الأموال المالي، الصناعي،الفكري،الطبيعي، راس المال الاجتماعي والعلاقات داخل المجتمعات ومجموعات أصحاب المصلحة. عند إعداد الخطط الاستراتيجية كمدخل لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية.

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الأرضي، محمد وداد،(2010). تقييم وتطوير تقرير الاستدامة المعد في ضوء مبادي المبادرة العالمية للتقارير GRI كمدخل لتوفير حاجات سوق المال المصري من المعلومات الغير مالية، مجلة المحاسبة المصرية، العدد الثاني، السنة الأولى، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- بدر، عصام علي فرج،(2013)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشأت الأعمال المصرية– دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 27، العدد الرابع، الجزء الثاني73–160.
- ريشو، بديع الدين، (2013)، جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة و وسائل القياس) دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول،195.
- صالح، رضا إبراهيم،(2009)، دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية،مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مج 31, ع 1,2، 51–100.
- Abeysekera, I. (2013). A template for integrated reporting. Journal of Intellectual Capital, 14(2), 227-245.
- ACCA (2011) ACCA Thinks, news release, November. Available at http://www.accanet.org/pubs/reputation/policy/statements/pol-thinks-004.pdf.
- Adams, S., & Simnett, R. (2011). Integrated Reporting: An Opportunity for Australia's Not for Profit Sector. Australian Accounting Review, 21(3), 292-301.
- Alqallaf, H., & Alareeni, B. (2018). Evolving of Selected Integrated Reporting Capitals among Listed Bahraini Banks. Journal of Accounting and Applied Business Research, 1(1), 1-21.
- Ballou, B., Casey, R., Grenier, J. and Heitger, D. (2012), "Exploring the Strategic Integration of Sustainability Initiatives: Opportunities for Accounting Research", Accounting Horizons, Vol. 26 No.2, 265-288.
- Baboukardos, D., & Rimmel, G. (2016). Value relevance of accounting information under an integrated reporting approach: A research note. Journal of Accounting and Public Policy, 35(4), 437-452.
- Burke, J. J., & Clark, C. E. (2016). The business case for integrated reporting: Insights from leading practitioners, regulators, and academics. Business Horizons, 59(3), 273-283.
- Ball R, Shivakumar L.(2005), Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics,39(1): 83–128.

- Burgstahler D, Hail L, Leuz C.(2006),The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms. The Accounting Review 81(5): 983–1016.
- Chen F, Hope OK, Li Q, Wang X. (2011). Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. The Accounting Review 86(4): 1255–1288.
- Choi TH, Pae J,(2011), Business ethics and financial reporting quality: Evidence from Korea. Journal of Business Ethics 103(3): 403–427.
- Choi TH, Pae J. (2011), Business ethics and financial reporting quality: Evidence from Korea, Journal of Business Ethics 103(3): 403–427.
- Cho, S. Y., Lee, C., Pfeiffer, R. J., (2013). Corporate social responsibility performance and information asymmetry. J. Account. Public Policy. 32(1), 71-83.
- Cortesi, A., & Venay, L. (2019). Disclosure quality under Integrated Reporting: A value relevance approach. Journal of Cleaner Production 220 , 745-755.
- Cheng, B., & Saltzman, D. (2010). The Landscape of Integrated Reporting Reflections and Next Steps,, Harvard Business School, Cambridge, M.A,81-85.
- Cheng, M., Green, W., Conradie, P., Konishi, N., Romi, A., (2014). The international integrated reporting framework: Key issues and future research opportunities. J. Int. Financ. Manag. Account. 25(1), 90-119.
- Crump, R. (2014), "Integrated reporting needs clarity, says 100 Group chair", available at: http://www.financialdirector.co.uk/financial
- Di Cagno N. (2011). Il bilancio di esercizio. (Normativa civilistica e principi contabili nazionali). Cacucci Editore: Bari.
- de Villiers, C., Rinaldi, L., Unerman, J., 2014. Integrated Reporting: Insights, gaps and an agenda for future research. Account. Audit. Account. J. 27(7), 1042-1067.
- Doni, F., Larsen, M., Bianchi Martini, S., & Corvino, A. (2019). Exploring integrated reporting in the banking industry: the multiple capitals approach. Journal of Intellectual Capital, 20(1), 165-188.
- Druckman, P. and Fries, J. (2010), "Integrated Reporting: The Future of Corporate Reporting?", in Eccles, R.G., Cheng B. and Saltzman, D. (Eds.), The Landscape of Integrated Reporting Reflections and Next Steps, Harvard Business School, Cambridge, M.A, 81-85.
- Dechow PM, Ge W, Schrand C,(2010), Understanding earnings quality: A review of proxies, their determinants and their consequences. Journal of Accounting and Economics 50(2/3): 344–401.
- Eccles, R. G., Krzus, M. P., & Solano, C. (2019). A Comparative Analysis of Integrated Reporting in Ten Countries. Available at SSRN,1-43.
- Eccles, R.G. and Krzus, M.P. (2010), One Report: Integrated Reporting for a Sustainable Strategy, John Wiley & Sons, New York, NY.
- Eccles, R. G., Saltzman, D., (2011). Achieving sustainability through integrated reporting. Stanford Social Innovation Review. Summer 2011, 56-61.
- Eccles R. G., Serafeim G., (2011). Accelerating the adoption of Integrated Reporting, in: de Leo F.,Vollbracht, M. (Eds.), CSR Index 2011. InnoVatio Publishing Ltd., pp. 70-92.
- Flower, J. (2015). The international integrated reporting council: a story of failure. Critical Perspectives on Accounting, 27, 1-17.
- Financial Reporting Council (FRC) (2014), Guidance on the Strategic Report, FRC Limited, London.
- Flower, J., 2015. The international integrated reporting council: a story of failure. Crit. Perspect. Account. 27, 1-17.

- IIRC (2011),"Towards Integrated Reporting Communicating Value in the 21ST Century", availableat:http://theiirc.org/wp-content/uploads/2011/09/IR-Discussion-Paper2011_spreads.pdf.
- Garrett J, Hoitash R, Prawitt DF,(2012), Trust and Financial Reporting Quality. SSRN. http://ssrn.com/abstract=2137957 [August 28, 2012].
- Gad, J. (2015). Disclosures on control over financial reporting: the reporting practice of banks listed on the Warsaw Stock Exchange. e-Finanse, 11(1), 1-10.
- Hope OK, Thomas WB, Vyas D,(2012), Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms, Working Paper No. 1995124. Rotman School of Management, Toronto, Canada.
- Jonas GJ, Blanchet J(2000), Assessing quality of financial reporting. Accounting Horizons 14(3): 353–363.
- King, M. and Roberts, L. (2013), Integrate. Doing Business in the 21st Century, Juta & Co Ltd, Cape Town.
- KPMG. (2013). The KPMG survey of corporate responsibility reporting 2013. Retrieved April 6, 2015.
- Lajili, K., & Zéghal, D. (2005). A content analysis of risk management disclosures in Canadian annual reports. Canadian Journal of Administrative Sciences/Revue Canadienne des Sciences de l'Administration, 22(2), 125-142.
- Lambert R, Leuz C, Verrecchia RE. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. Journal of Accounting Research 45(2): 385–420
- Massie, R. (2010), "Accounting and Accountability: Integrated Reporting and the purpose of the firm", in Eccles, R.G., Cheng, B. and Saltzman, D. (Eds.), The Landscape of Integrated Reporting Reflections and Next Steps, Harvard Business School, Cambridge, MA, 2-8.
- Middleton, A., 2015. Value relevance of firms' integral environmental performance: Evidence from Russia. J. Account. Public Policy. 34(2), 204-211.
- Mohamed, W. M. (2017). The Sustainable Value-Added: An Interdisciplinary Aroach to Measuring Corporate Sustainability Compared to GAAP Reporting, PhD Thesis. University of Phoenix.
- Mio, C., &Ventrally, A. (2013). Non- financial information about sustainable development and environmental policy in the annual reports of listed companies: Evidence from Italy and the UK. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 20(6), 340-358.
- King, M. (2011). Global imbalances: the perspective of the Bank of England.
- Owen, G. (2013). Integrated reporting: A review of developments and their implications for the accounting curriculum. Accounting Education, 22(4), 340-356.
- PWC (2013), "Communicating Performance and Prospects", available at: www.pwc.com/ corporatereporting.
- Roberts, L. G. (2017). Integrated Reporting: The South African Experience. The CPA Journal, 87(7), 10-13.
- Sánchez, I.M.G., Domínguez, L.R. and Alvarez, I.G. (2011), Corporate governance andstrategic information on the internet. A study of Spanish listed companies Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 24 No. 4, pp. 471-501.
- SustainabilitySA (2013), "Sustainability and Integrated Reporting", available at: http://www.sustainabilitysa.org/Integrated Reporting.aspx.
- Smit, A. M., & Van Zyl, J. (2016). Investigating the extent of sustainability reporting in the banking industry,Banks and Bank Systems, Volume 11, Issue 4,71-81.
- Solomon, J., Maroun, W. (2012), Integrated reporting: the influence of King III on social, ethical and environmental reporting. The Association of Chartered Certified Accountants, London.
- Yarick, G. L. (2017). The Association between Full Disclosure and Cost Effectiveness Related to Integrated Reporting: A Qualitative Multip